الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي لميلة

معهد الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

نظرة سعيد الأفغاني للقياس من خلال كتابه الأصول أنموذجا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في اللغة والأدب العربي

تخصص: لغة عربية

إشراف الأستاذ:

عيسى قيزة

إعداد الطالبتين:

- عقيلة مرابطان
- سامية لموسي

السنة الجامعية: 2014/2013

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

إعترافا بأولي الفضل علينا بعد فضل الله سبحانه وتعالى....

إلى من أعاننا على إنجاز هذه المذكرة المتواضعة

نتقدم بخالص شكرنا وإمتناننا إلى :

الأستاذ المشرف: قيزة عيسى.

إلى كل من أمد إلينا يد العون وساهم معنا وشجعنا وحفزنا

في إنجاز هذا البحث، ونخص بالذكر الأستاذ: عبد الحميد بوفاس،

والأستاذ عمار بشيري، بما قدماه لنا من نصائح وتوجيهات،

فجزاهم الله عنا كل خير

وأنارهم بنور العلم.

إهداء

إلى رسالة الشوق العامرة التي تلفت قلبي في حضنها وتوهج كفه

العطاء لتجمع من آلامها وعذابها راحتي وتركن للوراء

لتدفع بي إلى تحقيق أحلامي.....إلى أمي الغالية.

إلى من أصدقني في تجارب الحياة النصح والتوجيه ومشيت بجانبه

إلى سيرة الأخلاق التي سأبني في مطافها أحلامي..... أبي الغالي.

إلى أخواتي العزيزات اللواتي أفرحهن يسري وأحزنهم عسري

وبالخصوص حسيبة وزينب .

إلى إخوتي الأعزاء وخاصة عبد الكريم ومحفوظ.

إلى زوجتي أخوي العزيزتين.

إلى الكتاكيت الصغار: سراج الدين، محمد الأمين، صفية، سلسبيل.

إلى صديقاتي: سامية، مريم، عزيزة، سمية، حدة، نجلاء.

إلى من عرفتهم طيلة مشواري الدراسي.

إلى من ساعدني ولو بكلمة طيبة.

عقيلة

إهداء

إلى الشمعة التي احترقت لتنير لي الدرب، إلى القلب الذي ينبض بالحب والرحمة، إلى التي أنارت قلوبنا وكتبت أسماءنا على حدقات عيوننا، إلى التي قاسمتنا أفراحنا وأحزاننا... إلى "أمي الحبيبة".

أطال الله في عمرك لتفرحي بنجاحات أخرى.

إلى بحر الحب والعطاء، إلى الذي تعب من أجلي، ونسي وجوده بوجودنا، إلى القلب الذي غمرني بحبه، وقيدني بعطفه وحنانه، إلى الذي غرس في نفسي حب الخير والفضيلة... إلى "أبي العزيز الغالي".

أطال الله في عمرك لتفرح بنجاحات أخرى.

إلى الذي أُعزُّه معزة الأب، إلى الذي تحمل المشاق في عمره المبكرة، إلى أخي الغالي "سفيان".

أدامك الله لنا وحفظك من كل مكروه.

وبأسمى آيات العرفان، إلى العنقودين "صابر" و"بلال"، إلى أخواتي وأزواجهم وأولادهم حبات الياقوت: "بثينة"، "معصم بالله"، "أنسام"، و"غفران".

كما لا أنسى كافة عائلتي من قريب أو بعيد.

إلى التي كانت لي السند خلال إنجاز هذا العمل، وقضينا عاما دراسيا مرهقا، لكنها كانت تعمل بجد وكد، إلى صديقتي "عقيلة" وكل عائلتها.

إلى صديقاتي وحبيبات قلبي، إليكن يا نسمات الروح والفؤاد، إلى اللواتي قضيت معهن أجمل الأيام وأحلاها "عقيلة، سهام، لمياء، خديجة، لمياء، إيمان، صفية"، إلى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي، إليكن أهدي ثمرة جّهدي.

سامية

الحمد للّه والصلاة والسّلام على أشرف المرسلين محمد عليه الصلاة والسلام،

أمّا بعد:

تُعدُّ اللّغة العربية من أهم المُقومات الّتي تستند إليها الأُمّة في قراءة ماضيها ومعرفة حاضرها واستشراف مُستقبلها. وهي المظهر الخارجي الواقعي لوحدتها، واللّغة العربية ذات قدسية وخصوصية كبيرة لأنّها لُغة العقيدة الإسلامية، ولهذا اكتسبت مكانة خاصة في نُفوس المسلمين كيف لا وهي الّتي نزل بها القرآن الكريم دستورهم، لهذا حَرص اللّغويون على وضع قواعد تضبطها وهيّأت هذه الجهود لوضع أسس علم جديد يُعرف بالنّحو الّذي حظي بعناية ملموسة مِن قِبل الدّارسين قديمًا وحديثًا، فمنهم من اهتم بالبحث في مذاهبه وأطوار نشأته، ومنهم تناوله من خلال مسألة من مسائله، أو دراسة أصوله.

وقد أردتُ أن أدلو بدلوي في هذا المجال فعمدتُ إلى دراسة الدّليل الثاني من أصول النّحو حسب وُجهة نظر سعيد الأفغاني . وهو من المحدثين . وقد وسمتُ هذه الدّراسة بِـ "نظرة سعيد الأفغاني للقياس . كتاب الأصول أُنموذجًا ." أمّا عن الإشكالات فتتمثل في: ما هو القياس؟ كيف كانت بداياتُه؟ ما هي أركانه؟ كيف نظر سعيد الأفغاني إلى القياس؟ وما هي الضوابط الّتي وضعها له؟ وهل أحاط بدليل القياس أم لا؟ وما مدى نجاحه في ذلك؟

أمّا عن أسباب اختيار الموضوع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، ذاتي يتمثل في محاولة الفهم الصحيح للقياس وأحكامه، وحُبّ الاطّلاع على القياس عند المُحدثين(سعيد الأفغاني نموذجًا)، أمّا ما هو موضوعي فيتمثل في المكانة الكبيرة الّتي يحتلها القياس، والّذي يُفيد المتمرّس به فائدة جليلة؛ إذْ يُقدّم تفسيرًا للمسائل الخارجة عن القواعد، إضافة إلى قلّة الدّراسات الّتي تناولت القياس عند المُحدثين.

وقد واجهتني صعوبات جمّة يتعرض إليها كلّ باحثٍ، أهم تلك الصّعوبات قلّة المصادر والمراجع حول سعيد الأفغاني، بالإضافة إلى صعوبة دراسة القياس، والّذي

يُعدّ موضوعًا معقّدا في حدّ ذاته، وقلّة المصادر والمراجع حول القياس عند المحدثين.

واعتمدتُ في هذه الدّراسة على خطّة كانت كالآتي: مدخل وفصلين الأول نظري والثّاني تطبيقي وخاتمة؛ حيثُ تناولتُ في المدخل الحالة الاجتماعية للعربي في شبه الجزيرة العربية، والوضع الّذي كانت عليه اللّغة العربية في العصر الجاهلي، ثمّ تطرقتُ إلى الدّور الّذي لعبه الإسلام في نشأة النّحو والظّروف الّتي واكبت ذلك، والأصول الّتي اُعتُمدتْ في التّقعيد لهذا العلم، وقصور السّماع عن أداء وظيفته فكان اللّجوء إلى القياس لتغطية هذا القصور، ثمّ أشرتُ لأهم المُؤلّفات الّتي صُنفتْ في علم أصول النّحو قديمًا وحديثًا، ثمّ بيّنتُ أهمية القياس ومكانته، الّذي كان الدّافع وراء اختياري له كموضوعٍ للدّراسة.

أمّا الفصل النّظري فجاء بعنوان "نظرة عامّة عن القياس" تناولتُ فيه تعريف القياس لُغة واصطلاحا، أركانه، أقسامه و مكانته، ثمّ تعرّضتُ لتأثر القياس النّحوي بأقيسة علومٍ أُخرى (الفقه، علم الكلام، علم المنطق)، وختمتُ هذا الفصل بسرد لأهمّ الآراء والاتجاهات الّتي خاضت في القياس، من لدن اللّغويين القُدامى منهم والمُحدثين.

أمّا عن الفصل التّطبيقي الّذي كان بعنوان "نظرة سعيد الأفغاني للقياس"، تعرّضتُ فيه إلى بيان وجهة نظر الأفغاني إلى القياس، بعد أن قدّمتُ نبذة موجزة عنه وعن مؤلَّفه(في أصول النّحو)، ثمّ رُحتُ أُحلّل الكتاب(محور القياس) تحليلا شاملا بجميع جُزئياته، مع استقراء الآراء المبثوثة في هذا المُؤلَّف وشرحها والتّعليق عليها، والتّمثيل لها متّى أمكن ذلك مع مُقارنتها بآراء مُختلفة مبثوثة في كُتب أخرى، وقد رُوعيَ في هذا التّحليل الترتيب المنطقي للعناصر كما وردت في الكتاب فكانت (من تاريخ القياس، أثر العُلوم الدّينية في القياس، من أحكام القياس، العصريون والقياس). وأنهيتُ دراستي هذه بخاتمة فيها سرد لأهم النّتائج المُتوصل إليها، والّتي كانت عبارة عن إجابة لجُملة التّساؤلات الّتي طُرِحتْ في البداية.

ولإنجاز هذا البحث المُتواضع اعتمدتُ على مجموعة من المصادر والمراجع منها ما هو قديم، ومنها ما هو حديث استعنتُ بها لإثراءه بالمعلومات أهمّها: (الخصائص)

لِـ "ابن جنّي"، (القياس في النّحو العربي) لـ "سعيد جاسم الزُّبيدي"، (القياس في النّحو) لِـ "مُنى إلياس"، (مدخل إلى أُصول النّحو) لـ "محمد الخضر حسين"، بالإضافة إلى (لسان العرب) لـ "ابن منظور"، وبعض من الدّراسات الّتي تناولت جانبًا من جوانب الموضوع منها: رسالة الدّكتوراه المُعنونة بـ (الأصول النّحوية عند المدرسة الأندلسية) لصاحبها "عبد العزيز عبد العزيز المُرسي الحدّاد"، وكذلك رسالة الماجستير (علاقة أُصول الفقه بعلم المنطق) لصاحبها "وائل بن سُلطان بن حمزة الحارثي"، وأهمّ هذه المصادر على الإطلاق المُدوّنة الّتي كانت محلّ التّطبيق وهو كتاب "في أُصول النّحو" لسعيد الأفغاني.

وأخيرًا وليس آخرًا، وعِرفانًا منّي أتقدمُ بجزيل الشكر والتّقدير إلى كلّ من ساعدني على هذا إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد، وأخُصّ بالذّكر الأُستاذ المُشرف الّذي كان خير سندٍ في مشوار البحث.

واللّه أسأل أن يُوفقني إلى ما فيه خدمة لهذه اللّغة الشّريفة، وأن يجعل جميع أعمالي خالصة لوجهه.

مدخل

تقع شبه الجزيرة العربية في الجنوب الغربي من قارة آسيا. تمتاز بمُناخها القاسي وهوائها الجاف، والمياه فيها نادرة لأنّ أرضها شحيحةٌ، فهي عبارة عن مساحات شاسعة من الصّحاري المُمتدة، وقد استقر العرب فيها مُنذُ العصر الجاهلي الّذي يُعرَف بِأنّه الفترة الّتي سبقت بعثة النّبي صلّى اللّه عليه وسلّم، وقد استمرّ قُرابة قرنٍ ونصفٍ من الزّمان، وقد سمّي هذا العصر بِالجاهلي للحال الّتي كان عليها العرب من اتّصاف بالسفه والغضب والأنفة .

وقد كانت القبيلة هي المُسيطرة على الحكم السياسي في المجتمع العربي آنذاك. والفرد في ظلّ هذه البيئة تحكمه العصبية والثأر. فحياته كلّها حُروب وغارات، وقد كانت معيشته تتسم بالبساطة، فهي ترتكز على ما هو موجود في الطّبيعة وبالأخص ما تنتجه الإبل والماشية، بالإضافة إلى بعض الزراعة الموجودة في الواحات حيثُ يُوجد الماء والآبار، فالعربي يكتفي بالقليل الّذي يُحقق له العيش فحسب دون أن يُفكر في شيء، ولهذا كانت حياته كلّها حلّ وترِحال في سبيل البحث عن الكلأ والماء الذين هما أساس حياته.

فالمجتمع العربي منغلق على نفسه ليس له علاقة بالمجتمعات الأخرى، باستثناء بعض رحلات التّجارة إلى البلدان المُجاورة، وقد عرف من المعارف الإنسانية ما يُمكنه من الاستمرار في حياته، واتّخذ من الأصنام آلهةً يعبدها ويُقدم لها القُرُبات.

وقد نشأت اللُّغة العربية في أحضان شبه جزيرة العرب، سليمة ينطقُها أبناؤها بسليقة دون تكلّفٍ خاليةً من الخطأ واللّحن، وظلّت متماسكة نقيّة غيرَ مشوبة بأغلاط الأعاجِم، ولعلّ السبب في ذلك كما سبق الذِّكر هو قلّة اختلاط العرب بِغيرهم من الأُمم(قبل الإسلام). «فهو يكاد ينحصرُ . يقصد الاختلاط . في تجارتهم نحو اليمن أو الشام أو مُجاورتهم للفرس والرّوم ولم يكن هذا ليُؤَثر في اللّسان العربي إذ الألفاظ

المُستعمَلة مُقْتصرة على البيع والشراء وأسماء سلعة وغيرها مِن الألفاظ الّتي لا تؤثر في لغة العربي، الّتي تجْري في كيانه مجرى الدم في العُروق »[1].

وظلّت اللّغة العربية على هذه الحال إلى أن سطع نور الإسلام على الجزيرة العربية وما حولها بفعل الفتوحات الإسلامية، هذه الأخيرة الّتي كان من آثارها اختلاط العرب بغيرهم من أهالي هذه البلاد المفتوحة وذلك عن طريق استقرارهم فيها، وتِجارتهم مع الأمصار المُجاورة لها، ودعوتهم إلى الإسلام فيها، «فسمع هذا نُطْقَ ذاك، وسمع ذاك لحن هذا، فتكوّن نُطقٌ غير صحيح فيه لحن، فكَثُرَ اللّحانون، وامتد أثرُهم إلى العرب الخلّص في الحواضر والبوادي إلّا ما ندر»[2]

ونظرًا لخطورة اللّحن في اللّغة العربية ومُخالفته للفطرة السليمة، كان العرب ينفرون منه ويحتقرون مَن يقع فيه، فهبّ أولو الأمر من المسلمين ينظرون في اللّحن ويبحثون لإيجاد طريقة للتّخلص منه. «فلجأوا إلى العلماء ليضعوا الضوابط والقوانين الّتي تعصم الألسنة من الخطأ وتقي اللّغة من الفساد،...وهم بهذا يخشون أن ينتقل هذا الفساد إلى القرآن الكريم فينالُه التّحريف والتّغيير، وبذلك يضيع ذلك الدّستور الإسلامي العظيم»[3].

فكان وضع النّحو الذي كان يُعرف بعلم العربية قديما في بداياته الأولى، فلجأ اللّغويون كخطوة أولى إلى جمع المادة اللّغوية وتنظيمها، فكان السماع الذي يعدّ المصدر الأول من مصادر الاستدلال النّحوي الّذي لا يُقَدم عليه غيره مع وجوده، ومصادر السماع هي القرآن الكريم الّذي هو عماد الأدلة النّقلية جميعها بالإضافة إلى قراءاته المختلفة التي ثبتت عن القُرّاء، والحديث الشريف الّذي هو كلام خير الأنام محمد عليه الصلاة والسّلام، وكلام العرب الّذي ثَبُتَ عن فُصحائهم الموثوق بعربيتهم. وبما أنّ النّحاة حرصوا على سلامة اللّغة التي سيبنون قواعدهم على ضوئها وفق معايير لغوية صحيحة، فقد عمدوا إلى وضع الضوابط الّتي تكفل سلامة هذه اللّغة

[1] إبراهيم عبود السامرائي، المدارس النّحوية، ط2، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010، ص10.

[2] المرجع نفسه، ص10.

[3] صلاح رواي، النّحو وتطوره ومدارسه، د.ط، دار غريب، القاهرة، 2003، ص22.

وخُلُوها من اللّحن والفساد، حتى يتهيأ لهم مُتابعة العرب في كلامهم والسّير على نهجهم الفصيح في لُغتهم، وهذه الضّوابط هي التّحديد المكاني للقبائل الّتي تُؤخذ عنها اللّغة العربية؛ وهي المُوغلة في البداوة البعيدة عن مُخالطة الأعاجم، أما الضابط الثّاني هو التّحديد الزماني لبداية الاستشهاد ونهايته.

وبعد أن تكونت مُدونة اللّغة العربية أدرك النُّحاة القدامى ضرورة تنظيم هذه المادة اللّغوية وتبويبها، من أجل تسهيل تتبع كلّ جزئياتها، واستقراء جميع أحوالها.

فلجأوا إلى آلية القياس الّذي يعدّ سبيلا لمعرفة اللّغة وأسرارها بالإضافة إلى أنّه أصل من أصولها العامة، حيثُ ينطلق النّحوي في عمله . بعد جمع المادة اللّغوية . من العناصر المُتشابهة والمُتناظرة من خلال الجمع بينها، ثم يقوم باستقرائها وملاحظتها جيّدا وقياس بعضها على بعض ليستنتج نتائج عامة، وهذه هي مرحلة القواعد أو التقعيد. ثم يعمل على تعميم ما تمّ استنتاجه، ويُطبقه على كلّ النّصوص المُعتمدة، وكذلك على النّصوص الممكنة، وبهذه الطّريقة حصل تجاوز السماع والخروج عن إطاره الكمّي إلى إطاره الكيفي، فليس المقصود من هذه العملية أن تُطَبَق القاعدة الّتي تُستنتج من السماع على النّصوص المسموعة نفسها، ولكن تُطبق تلك الأحكام المجردة على مثيلاتها من المواد التي يمكن إنشاؤها في اللّغة المدروسة.

من خلال ما سبق يتّضح أنّ السماع والقياس قد عُرفا منذ وضع الأسس الأولى للنّحو العربي الّذي اختلفت الآراء حول واضعه بسبب تعدد المصادر والرّوايات في ذكر ذلك. ولعلّ القول الراجح في ذلك هو أنّ واضع النّحو العربي هو أبو الأسود الدّؤلي الّذي يُعد صاحب الفضل في التأسيس لهذا العلم اللّغوي، وهذا ما يراه "ابن سلّام الجُمحي" الّذي يقول: «أول من أسس العربية، وفتح بابها وأنهج سبيلها أبو الأسود الدّؤلي حين اضطرب كلام العرب»[1].فهذا إن دلّ على شيءٍ فإنّما يدل على أنّ أبا الأسود الدؤلي هو الّذي مهد الطريق للدارسين بعده من أجل الخوض في هذا العلم الجديد.

[1] عبد اللّه بن حمد الخثران، مراحل تطور الدّرس النّحوي، ص31

وعلم النّحو وصل إلينا صناعة خلال القرنين الأولين في مصدرين اثنين هما الكتاب "سيبويه" وكتاب(معاني القرآن)لـ"الفراء"، فالأوّل يمثل نحو البصرة، والثّاني يُمثل نحو الكوفة، وقد انبثق عن النحو فيما تبعه من القرون علم آخر مُتفرعٌ عنه يُعرف بـ(أصول النّحو)، يختص بدراسة أدلّة النّحو الإجمالية والتي أهمها السماع والقياس، ويُعرف بكونه: «العلم الّذي يُبحث فيه عن أدلة النّحو الإجمالية من حيثُ هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المُستدل»[1]

ولقد اختلفت الآراء حول واضع علم أصول النّحو ولعلّ السبب في ذلك يرجع إلى أنّ الفضل في وضعه لا يرجع إلى عالم أو شخص بعينه، وإنّما هو نتيجة لتظافر جهودٍ كثيرة، وترجع البوادر الأولى لظهوره في إشارات موجزة للنّحاة الأوائل أمثال "الخليل" و"سيبويه" الّذَيْن تحدّثا عن السماع والقياس، وغيرهما كـ "الفرّاء" و"الزّجاجي"، ولعلّ القرن الرابع الهجري هو الّذي احتضن هذا العلم بفضل "ابن جنّي" الّذي ألّف كتاب (الخصائص)، الذي تناول فيه بالدّراسة (النّظير، الحكم، العلّة، القياس).

ومع مطلع القرن الخامس الهجري أصدر "ابن الأنباري" رسالتين في هذا العلم هما (لُمع الأدلة في أصول النّحو) و(الإغراب في جدل الإعراب)، ولُمع الأدلة أول كتاب يصدر في أصول النّحو مبوبًا ومُفصلًا، هذا ما جعل بعضهم يُقرّ بأنّه أول كتاب في هذا العلم. ومع مجيء "السيوطي" في القرن العاشر للهجرة اكتمل نمو أصول النّحو بعد أن لمّ السيوطي شتاته في مُؤلَّف واحد أسماه "الاقتراح في علم أصول النّحو وجدله".

هذا فيما يخص أهم التصانيف التي أُلّفت في أصول النّحو من لَدُن اللّغويين القُدامى، ومن أهم الكُتب التي صُنفت في هذا العلم حديثا وهي كثيرة نخُص بالذكر:

كتاب (أصول النّحو العربي) لـ"محمد عيد"، كتاب(أصول اللّغة والنّحو)لـ "حنّا ترزي"، (أصول التّفكير النّحوي) لـ "علي أبي المكارم"، كتاب (الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب)لـ"تمام حسّان"، ولعلّ أهم هذه الكتب وأغناها وأوفاها إلماما

[1] سليم عواريب، علم أصول النّحو ومصطلحاته في كتاب الخصائص لابن جنّي، د.ط ، دار غرناطة، الجزائر،2010.

بعلم أصول النّحو ومباحثه وأدلته، كتاب "سعيد الأفغاني" الموسوم بـ(في أُصول النّحو)، وهو موضوع الدّراسة هذه والتي اقتصرتْ على الدّليل الثاني من أدلّة أصول النّحو الّذي يُعدّ أهمّ محور في هذا الكتاب، وهو القياس الّذي يقول عنه "السيوطي" بأنّه «مُعظم أدلّة النّحو والمُعول عليه في غالب مسائله»[1].

وبالقياس تُكتسب الأساليب، ويكون لكلّ شخص أسلوبه الخاص في الكتابة والتّكلم، ولا يُمكن تصور النّحو من دون القياس؛ لأنّ النّحو كلّه قياس، وإنكاره هو إنكار للنّحو.

[1] مطير بن حسين المالكي، موقف علم اللّغة الحديث من أصول النّحو العربي، ص63.

1- تعريف القياس:

1- لغة:

عرّف ابن منظور القياس في لسان العرب فقال: « وقست الشيء بغيره وعلي غيره أَقِيسُ قَيْسًا وقِيَاسًا فانقَاسَ، إذا قدرته على مثاله. وفي لغة أخرى: قُستُهُ أقُوسُهُ قَوسًا وقِيَاسًا ولا تقل أقَسْتُهُ وأهل المدينة يقولون: لا يجوز هذا في القَوْسِ يريدون القِياس، وقايَسْتُ بين الأمرين مُقَايَسَةً وقِيَاسًا. ويقال: قَايَسْتُ فلانا إذا أجاريه في القِيَاس، وهو يَقْتَاسُ الشيء بغيره؛ أي يَقِيسُهُ به، ويَقْتَاسُ بأبيه اقْتِيَاسًا، أي يسلك سبيله ويقتدي به... ورجلٌ قَوّاسٌ قَيَّاس: للذي يبري القياس، قال: وهذا أعلى المعاقبة » [1]

ويقول في موضع آخر من اللّسان: « والمِقْيَاس: المقدار، وقاس الشيء يَقُوسُهُ قَوْسًا: لغة في قَاسَهُ يَقِيسُهُ، ويقال: قِسْتُهُ وقُسْتُهُ أقُوسُهُ قَوسًا وقِيَاسًا، ولا يقال أقَسْتُهُ بالألف. والمقياس: ما قِيسَ به. والقِيسُ والقَاسُ: القَدْرُ، يقال: قِسْ رمح وقاسه.

اللّيث: المُقَايَسَة مُفَاعَلَة من القياس، ويقال: هذه خشبة قِيسُ أصبع أي قدر أصبع.

ويقال: قَايَسْتُ بين شيئين إذا قَادَرْتُ بينهما، وقَاسَ الطبيب قعر الجراحة قَيسًا ».[2]

إذا فالقياس في اللّغة هو المقدار ومنه قياس شيء على آخر يماثله هو تقديره عليه، كما يعني التعاقب والإتباع والتقليد.

2- اصطلاحا:

لقد أورد العلماء أكثر من تعريف اصطلاحي للقياس، إلا أنني ارتأيتُ أن آخذ بعضا منها فقط، وهذا لكون المقام لا يسمح بتقديمها جميعا وقد عرّف "ابن الأنباري" القياس بقوله: « هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع ».[3]

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، تح: خالد رشيد القاضي ، ط1، دار الصبح لبنان ،2006 ،ج11، ص 315. (مادة قوس).

[2] المرجع نفسه، ص 338.(مادة قيس).

[3] ابن الأنباري، لمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، ط1، دار الفكر، لبنان ،1971، ص92.

وورد في مقام آخر: «هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع »[1] ويقصد بكلامه هذا قياس شيء ثانوي على آخر أصلي لعلة جامعة بينهما، والمقصود هنا الوجه الثاني من القياس (القياس النّحوي) الذي يبتدعه النّحوي تنبيها إلى علة الحكم الثابت عن العرب بالنقل الصحيح كإعراب الفعل المضارع قياسا على الاسم لمشابهته له.

ويعّد القياس واحدًا من بين أهمّ أصول النحو العربي ولذلك اعتَبَر الكثير من العلماء أنّ النحو هو القياس، ومن بينهم " الكسائي" الذي قال:

إنّما النّحو قياسٌ يُتَّبَع وبِهِ في كُلِّ علم يُنتَفَع [2]

وقد وافقه في هذا الرأي "ابن الأنباري"، حين ردّ على من أنكروا القياس بقوله: «اعلم أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النّحو كُلَّهُ قياس وأن القياس هو واحد من أهم أصول النّحو»[3]

وإذا ما أتينا إلى ما قاله "ابن جني" عن القياس فإننا نجده يورد وصفا شاملا يشرح فيه طبيعة القياس فيقول: « ما قِيسَ على كلام العرب فهو من كلام العرب ألا ترى أنّك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم فاعل ولا مفعول وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره فإذا سمعت (قَامَ زَيدٌ)أجَزتَ ظَرُفَ بِشْرٌ، وكرم خالد»[4] فهو هنا يوضّح ويعرِّف القياس بأنه سماع بعض كلام العرب، و قياس غيره عليه.

وهذا ما يُعرف بالقياس اللّغوي (الاستعمالي) الذي هو محاكاة كلام العرب في طرائقهم اللّغوية ومحاولة حمل كلامنا على كلامهم في صوغ الكلمة. وهو يعّد وسيلة كسب للغة في الطفولة عن طريق تقليد الآخرين.

ممَّا سبق يتضح لنا جليًا أنَّ التّعريف اللّغوي للقياس تربطه علاقة وثيقة بالتعريف الاصطلاحي ذلك أنه يعني تقدير شيء ثانوي على آخر أصلي لوجود علّة جامحة

---

[1] ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص 93.

[2] القفطي، أنباه الرواة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار الفكر العربي، لبنان،1989، ج1، ص267.

[3] ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص 95.

[4] ابن جني، الخصائص، تح: عبد الحميد الهمداوي، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 2003، ج1، ص 357.

بينهما وهو ما يطلق عليه القياس النحوي. أمَّا تقليد السابقين في كلامهم ومجاراة قواعدهم فهو ما يعرف بالقياس اللغوي.

2- نشأة القياس:

نشأ القياس نشأة فطرية بسيطة، فلم يتعدَّ في بدايته تقليد السابقين في كلامهم ومحاولة مجاراتهم في ذلك، وقد اقترن القياس بـ "عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي" (ت 117هـ) والذي قيل فيه أنه« كان أول من بَعَجَ النّحو ومدّ القياس والعلل .... وكان أشدّ تجريدا للقياس».[1] ثم أصبح القياس أصلا في الدرس النحوي على يد الخليل الذي وضع له منهجا. وشهد القياس في حضرته كامل نضجه وتمام قوته. لأنّ قياسه مبنيٌّ على التّشابه بين المقيس والمقيس عليه، ولعلّ السرّ في ذلك يرجع إلى البيئة البَصْرِيَة ذات الثقافة المتنوعة التي عاش فيها الخليل ومعاصرته مدرسة الفقه القياسية الناشئة آنذاك في الكوفة. ولم يعرف هذا العلم (القياس) التنظير إلا على يد أبي البركات الأنباري (577هـ) متأثرا في ذلك بالبحوث الفقهية منهجا وتعريفا وتفريعا.

3- أركان القياس (ضوابط القياس عند العرب):

أجمع اللّغويون العرب على أهمية القياس في بناء الدرس اللغوي العربي فاعتبروه أصلا من أصول أدلة النّحو الإجمالية[2]، ولكنّهم مع ذلك ضيّقوا مفهوم القياس وقيّدوه بضوابط لغوية تحول دون عبث اللّغويين والنّحاة، فارتبطت تلك الضوابط بأصل القياس، وبعضها الآخر كانت متعلقة بتطبيقات القياس، وعلى أساس ذلك تلونت تعاريفهم للقياس، وتمخضت تطبيقاتهم له في بساط اللّغة والنحو، ولقد أطلقوا على تلك الضوابط مصطلح أركان القياس وهي:[3]

---

[1] ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني مصر، 1974، ج1، ص15.

[2] ينظر: ابن الأنباري، لمع الأدلة، ط1، ص 95-99، والسيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: حمدي عبد الفتاح، مصطفى خليل الجريسي، ط2، القاهرة 2001، ص 59-60.

[3] المرجع نفسه ص 93، والسيوطي نفسه ص 60.

الضابط الأول: وجود سماع عند العرب:

وعليه تُبنى عملية القياس ولا يعدل عنه إلى غيره عند العرب؛ لأنّه الغاية المطلوبة في الدّراسات النّحوية واللُّغوية، فأيُّ قياس لا يعاضده سماعٌ مرفوض عن العرب، كما صرّح به إمام النّحاة "سيبويه"[1] و"الزجاجي"[2]. وقطع به "ابن جني" في الخصائص عندما أفرد له بابا وسماه بـ (باب تعارض القياس والسماع) وقال فيه: « إذا تعارضا (أي السماع والقياس) نَطَقتَ بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تَقِسْهُ عليه»[3]. وقال في خاتمة الباب: « واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلي شيء ما ثُمَّ سمعت العربَ قد نطقت فيه بشيء آخَرَ على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه » [4].

ويعرف أيضا باسم المقيس عليه الذي يعرّفه "محمد خان" بقوله: «المقيس عليه أو الأصل هو المسموع من الكلام العربيِّ الفصيح، وشرطه أن يَرِدَ بكثرة عند العرب فيخرج عن النُّدور أو الشُذوذ وأن يكون موافقا للقياس بمعنى موافقته لقاعدة نحوية»[5].

ويقصد بكلامه هذا أنّ القياس على الكلام العربيِّ الفصيح الذي ورد بكثرة بعيدا عن كلّ ما كان نادرا أو شاذا من الكلام. وقد وافقه في تعريفه هذا "تمام حسان" حين قال: «هو المطّرد سواء أكان أصلا أم فرعا والمقصود بالاطراد في هذا المعرض هو الاطراد في السماع والقياس معا»[6].

وقسّم " ابن جني" المقيس عليه إلى أربعة أضرب هي:

أ- **مطّرد في القياس والاستعمال جميعا:** هو الغاية المطلوبة والمثابة المثوبة نحو قولك: قام زيد، وضربت عمرا، ومررت بسعيد.

---

[1] سيبويه، الكتاب، ط3، مكتبة الخانجي- القاهرة ،1988، ص 20.

[2] أبو القاسم عبد الرحمان ابن إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ط5، دار النفائس، لبنان، 1986، ص64.

[3] ابن جني، الخصائص، ج1، ص114.

[4] المرجع نفسه، ج1، ص 125.

[5] محمد خان، مدخل إلي أصول النحو، دار الهدى –عين مليلة- الجزائر- ص 54.

[6] تمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر العربي، أميرة للطباعة عابدين، ص 11.

ب- **مطرد في القياس شاذ في الاستعمال:** ومن ذلك الفعل الذي ليس له ماض نحو: يذر، ويدع.

ج- **مطرد في الاستعمال شاذ في القياس:** نحو قولهم:أخوص الرمت واستصوب الأمر.

د- **الشاذ في القياس والاستعمال جميعا:** نحو ثوب مصون، و مسلك مدووف .[1]

الضابط الثّانيّ: عدم ورود المقيس في المسموع عن العرب:

لقد خاض النُّحاة في هذا الموضوع كثيرا، وخاصة حين اختلط عند بعضهم قياس الأنماط بقياس الأحكام فكان: «المقيس على الكلمات يقاس على أصل الوضع ... وقواعد التصريف... وكان القياس من التراكيب يقاس على أصل وضع الجملة... وقواعد النّحو في عمومها »[2]

الضابط الثـالث:وجود شبه بين طرفي القياس (المسموع وغير المسموع):

وهذا الشبه في الصلة الجامحة بين المقيس والمقيس عليه، وهو مدار صحة ولا يتحقق إلا بتوافره. وهو ما يُعرف بالعلة التي تعرّف على أنها: « شيء من أجله وجد الحكم، وبعبارة أخرى هي الأمر الباعث على الحكم؛ أي على قيام الحكم وإيجاده ومن هنا وجب أن تكون وصفا مُفْهِمًا والعلة دليل على الحكم وعلامة عليه ومعرفة له. لكنها إلى جانب ذلك هي الأمر الباعث على الحكم »[3]. والمقصود بهذا القول هو أنّ العلّة هي التي تبرّر الحُكم وهي التي تحدّد وجوده من عدمه فلو لم تكن هناك علّة لما كان هناك حكم.

الضابط الرابع: النتيجة الحاصلة من عملية القياس (الحكم):

وهذه النتيجة هي المقصد من القياس، ولهذا أسماها النحاة بـ الحكم وعرّفه "محمد خان" بأنه: «هو ما قضى فيه النحاة بالواجب أو الجواز أو المنع أو الضعف أو القبح أو

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج1، ص140،139،138.

[2] تمام حسان، الأصول، دراسة ابستمولوجية للفكر العربي، أميرة للطباعة،1991 ، ص 154.

[3] التواتي بن التواتي، محاضرات في أصول النحو، ط1، ص 198.

الرخصة، فالنحاة حينما يقولون (يجب) فإنهم كانوا يقصدون أنّ هذا أصل من الأصول التي لا يجوز للمتكلم أن يخالفها فإذا خالفها فإنه انتهك حرمة النحو....»[1]

فالحكم حسب ما ورد في التعريف هو ما يطلقه النُّحاة على المسائل النَّحوية والقضايا المختلفة من آراء حولها بالواجب أو الامتناع أو الحسن أو القبح أو الضعف أو الرخصة، وما إلى ذلك. فالواجب أصل لا يمكن لأحد أن يخالفه ولو كان من أفصح الفصحاء، وإن خالفه فإنه قد انتهك حرمة النحو على حد تعبيره. ولهذا لا يمكن مخالفة رفع الفاعل وجعله منصوبا مثلا. كما لا يمكن أن يرفع المفعول به وأصله النصب، ومن الأمثلة الدالة على ذلك:

الواجب: كـ(رفع الفاعل). الممنوع: كـ(رفع المفعول). الجائز: كـ (تقديم الخبر على المبتدأ في بعض المواضع). القبيح: كـ(دخول "ال" على المضارع). الحسن: (عكس القبيح).

[1] محمد خان، مدخل إلي أصول النحو، ص 55.

4- أنواع القياس:

إنّ القياس في عُرف النُّحاة نوعان:

- الأوّل: القياس اللّغوي ويسمى القياس التطبيقي، والقياس الاستعمالي، وقياس الأنماط.
- الثّاني: القياس النّحوي ويسمى قياس الأحكام.

أمّا القياس اللّغوي فهو من عمل المتكلم «وهو انتحاء سمت كلام العرب كما ذكر ذلك "ابن جني" وهو مقارنة كلمات بكلمات، أو صيغ بصيغ، أو استعمال باستعمال، رغبة في التوسّع اللّغوي، وحرصًا على اطّراد الظواهر اللّغوية، وعلى هذا فالقياس اللّغوي تطبيق للنّحو وليس نحوًا وهو وسيلة كسب اللّغة في الطفولة، فللطفل ملكة فطرية تجعل في استطاعته أن يستعمل اللغة التي يستعملها من حوله بواسطة استضمار نظامها وتشرّب طرق تركيبها فما يشرف من عمره على نهاية السنة الثانية حتى يكون استضمر كل التراكيب الأساسية لهذه اللغة »[1] وبالقياس اللغوي نكتسب أساليبنا فيكون لكل منّا أسلوبه الخاص في الكتابة والتكلم.

وأمّا القياس النّحويُّ فهو الذي يقول فيه "ابن الأنباري": «القياس حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، كقولنا: أُعْرِب الفعل المضارع قياسا على الاسم لمشابهته له»[2]. وبهذا المعنى يكون القياس النحوي هو ما يبتدعه النحوي تنبيها إلى علّة الحكم الثابت عن العرب بالنقل الصحيح.

وفي بيان وجه الفرق بين هذين النوعين من القياس يقول الدكتور "تمام حسّان": «القياس في عرف النحاة إما من قبيل القياس الاستعمالي، وإما من قبيل القياس النّحوي، والأوّل هو انتحاء كلام العرب، وبهذا المعنى لا يكون نحوًا، بل تطبقا للنحو.

---

[1] تمام حسان، الأصول، ص17.

[2] ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو،ص93.

أمّا القياس الثاني فهو النحو كما يراه النّحاة وإذا كان الأول هو الانتحاء فإن الثاني هو النّحو».[1]

5-أقسام القياس النحوي:

يقسم القياس إلى عدّة أقسام وذلك وفق اعتبارات كثيرة هي:

أ- بحسب العلة الجامعة: وينقسم إلى:

1-**قياس العلة:** وهو حمل الفرع على الأصل بالعلة التي عُلَّق عليها الحكم في الأصل مثل: حمل نائب الفاعل على الفاعل بعلة الإسناد.

2-**قياس الشبه:** وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي عُلّقَ عليها الحكم في الأصل كإعراب المضارع؛ لأنّهُ أشبه الاسم من عدة وجوه.

3-**قياس الطّرد:** وهو الذي يُوجد معه الحكم و تُفقَدُ الإخالة في العلة والإخالة المناسبة كأن تعّلِل بناء (ليس) لأنها فعل جامد. وهو ليس بحجة عند الأكثرين.

ب-بحسب الاستعمال: للقياس بحسب الاستعمال أنواع هي كالآتي:

1-**القياس المطرد:** وهو ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردًا.[2]

2-**القياس الشاذ:** ما فارق عليه بقية بابه، و انفرد عن ذلك إلى غيره شاذا[3] والشاذ هو الخارج عن القاعدة وما لم يجرِ على القاعدة فإنه يُحفظ ولا يقاس عليه.

3-**القياس المتروك (مهجور):** «هو ما لم يحدده النحاة وإنما ذكروه وضربوا له أمثلة ويقصدون به الأصل الذي كان ينبغي أن يكون في الكلام »[4]

---

[1] تمام حسان، الأصول، ص 174.

[2] ابن جني، الخصائص، ج1، ص97. وينظر سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي، ص 35.

[3] المرجع نفسه، ج1، ص97.

[4] سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي، ط1، دار الشروق، الأردن، 1997، ص41.

جـ- بحسب المعنى واللفظ:

1-**القياس المعنوي:** «هو ما كانت العوامل راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية كرفع المبتدأ لابتداء وقد ذكره "ابن جني" في باب مقاييس العربية وهو أحد أنواع القياس عنده إلى جانب القياس اللفظي، وجعل القياس المعنوي أقوي القياسين».

2-**القياس اللفظي:** «وهو مضامة اللفظ إلى اللفظ»[1] وقد ألحق "ابن جني" القياس اللفظي بالقياس المعنوي.

د- بحسب الوضوح و الخفاء:

1-**القياس الجلّي:** وذلك مثل حذف النون من المثنى في صلة الألف واللام على حذف النون من الجمع فيها، قال" أبو حيان": « وقياس المثنى على الجمع قياس جلي».[2]

2-**القياس الخفي:** «ويسمي استحسانا، لذا كل قياس خفيّ استحسانٌ وليس كلُّ استحسان قياسًا خفيًا» [3] مثل: جمع مِيثَاق على مَيَاثِق، وصرف (هند) و(نوح). وقياس منع الصرف، وجمع أرض على أرضيين.

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج1، ص110.

[2] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: حمدي عبد الفتاح، ط2، 2001، ص170.

[3] الجرجاني، التعريفات، تح: مصطفى أبو يعقوب، ط1، مؤسسة الحسن، المغرب، 2006 ،ص36.

6- منهج تطبيق القياس عند العرب:

اعتمد نحاة العربية في تطبيقهم لعملية القياس على منهجين مزدوجين هما:

أ. المنهج الوصفي التحليلي:

طبقوا هذا المنهج المزدوج في مراحل نشأة الدِّراسات النّحوية، حيث ركزّوا على الظّواهر اللّغوية المسموعة والمرويّةِ، وتحليل مدى اطّرادها، من أجل الوُصول إلى طرق انتحاء كلام العرب، ومحاكاة طرقه وأنظمته وسمّي هذا النّوع بالقياس الاستعمالي[1] . فهذا المنهج هو تطبيق لما سُمِعَ عن العربِ ومُحاولة معرفة كيفية نسجهم وصياغتهم لمُخْتلف الألفاظ والعبارات والقواعد المعروفة المُتّبعة في ذلك. ويُعدُّ هذا المنهج أسبق من المنهج الاستنباطيِّ المِعياريِّ، وهذا أمر بديهي لأنّ الدّراسات النّحْويةِ عند العرب في بداياتها الأولى كانت وصفيّةً، حيثُ تَمَّ الاهتمام بوصف الظّاهرة اللّغوية كما هي في نقطة معيّنة من الزّمن، وهذا ما تذهب إليه الدّراسات اللُّغوية الحديثة، التي ترى أنّ الدّراسة العلمية للّغة لا بُدّ أن تكون دراسة وصفية. ومن خصوصيات هذا المنهج أنّه يهدِف إلى خلق الإبداع، إذ اعتنى الدّارسون بدراسة عملية إبداع صيغ جديدة بناءً على صيغٍ سابقة.

ب- المنهج الاستنباطيُّ المِعياريُّ:

طبّقوا هذا المنهج على النّتائج المُحصّلة من المنهج الأوّل، بحيثُ يُسْمَحُ لهم باستنباط قواعد عن طريق عملّيةٍ شكليةٍ يتمُّ فيها إلحاق الظّواهر غيرِ المسموعةِ بما تمّ سماعُه، وقد لجأ إليه العربُ منْ أجلِ تقرير الحُكمِ والتّنبيه على علّةِ ذلك الحُكمِ الثّابتِ عنِ العربِ بالنَّقلِ الصّحيحِ، وسُمِّيَ هذا النّوعُ بـ:(القياس النّحوي أو القياس العقلي).[2]

فهذا المنهج جاء مُتأخرًا على المنهج الوصفي التّحليلي. وهو منهجٌ يَعتمِدُ على نفل اللّغةِ في شكل قوالب لُغويةٍ جاهزةٍ مثلُها مثلَ قوانينِ الرّياضيات والفيزياء الّتي تُطبِّق

---

[1] دوكوري ماسير، القياس في العربية بين علماء العربية ودي سوسير، مفاهيم وتطبيقات، العدد2، فبراير 2012، ص11.

[2] المصدر نفسه، ص11.

مبدأَ(قُلْ ولاَ تَقُلْ). من هُنَا نستطيعُ أنْ نَقولَ أنَّ الاعتمادَ على هذا المنهجِ الاستنباطيِّ المعياريِّ يُصيبُ اللّغة بِالجُمُودِ ويَقضي على عملية الإبداعِ لأنّه يُلْزِمُ المُتَكلّمَ النُّطقَ بِالأَلفاظِ كما نطقَ بها النُّحَاة الأوائل. إذِ اعتنوا بعَمَلِيَةِ إبْداعِ صِيغٍ جديدةٍ وذلك من أجْلِ الوُصُولِ إلى تفسيرٍ دقيقٍ لظّاهرةِ القِياس، وليس منْ أجلِ معْرِفةِ قوانين وضوابطِ إلحاقِ صِيغةٍ بِأُخْرى.[1]

وها هو رائدُ هذِهِ المدْرسةِ (سوسير) يُقِرُّ بِالقِياسِ ويَرى بأنَّ الصّيغَ القليلة أوِ الشّاذةِ قدْ تُحْدِثُ عَمَلِيَةَ القياس. وأنَّ وُجُودَ كلمتينِ أَو ثلاث كافٍ لإنشاءِ صِيَغة عامّة تصْلُحُ للقياسِ عليْها وذلكَ حِينَ يُعرّفُ القِياسُ بأنّه: «صِيغة صُنِعتْ على مِنْوالِ صيغةٍ أَوْ صِيَغٍ أُخْرى، طِبْقًا لِقاعِدةٍ مَعْلومَةٍ»[2]. من خلال هذا التّعريف يتبين لنا أنّ القياسَ هوَ صياغة تركيب أو تراكيب سابقة وِفقَ قَواعدَ مُحَددةٍ.

على ضوءِ المقارنةِ بين تطبيق القياسِ عند كلٍّ من العَرَبِ والغَرْبِ نجدُ اختلافًا فِي المنهجِ المتَّبَعِ مِنْ طرفِ كُلّ واحدٍ مِنهم، ولعلّ السّبب في ذلك يرجِعُ إلى طبيعة كُلِّ لُغةٍ وخصوصياتها الّتي تُميّزُها عنْ باقي اللُّغاتِ، فقد عرف القِياسُ عند العرب مرحلتين؛ ففي بداياته الأولى كان استعماليًا يعتمِدُ على المنهج الوصفي الّذي يُقابلهُ ما يُعْرَفُ بِالوصفية فِي الدّراسات اللّغوية الحديثة، أمّا في مرحلتِهِ الثّانية تطوّر وأصبحَ عقليًا(مِعْيارِيًا). ولعلَّ السّبب في هذا التّحوّلِ مِنَ الوَصْفِيَة إلى المِعْيارية يَرْجِعُ إلى نظرية العامل وما جاءتْ بهِ. أمّا عندَ الغَرْب فقد اتّبعوا المنهج الوصفي في تطبيق القياس، وذلك منذ بداياته إلى الآن نَافِينَ بذلِك المِعْيارية عنه، ومثالُ ذلك ما هو موجودٌ فِي النّحْو الفِرَنْسِيّ.

[1] دوكوري ماسير، القياسُ في العَرَبِيَةِ، ص11.

[2] المصدر نفسه، ص14.

7- مكانة القياس وأهميته:

للقياس مكانة كبيرة في النَّحو العربيِّ حيثُ يُعدّ الدّليلَ الثَّانيّ بعد السَّماع، وقد أجمع الدّارسون على هذه الأهميّة حتّى أنّه اعتُبِرَ (القياس) هو النّحو نفسُه.

قال "السّيوطي" عن القياس: «هو مُعظمُ أدلّة النّحو والمُعوَّلُ عليه في غالب مسائلهِ وفي ذلك يقول "الكسائي":

إنّمَا النّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ»[1]

أمّا "ابن الأنباري" فيرى في أصوله: « إنكار القياس في النّحو لا يتحقق لأنّ النّحو كلّه قياس»[2].

ولهذا قِيلَ في حدّه – النّحو عِلْمٌ بِمقاييسَ مُسْتَنبطة من كلام العرب- فمن أنْكر القياس فقد أنكر النّحو، ولا يُعْلَمُ أحَدٌ مِنَ العُلَماءِ أَنْكرَهُ لِثُبوته بالدّلالة القاطعة. فمثلًا إذا قال العربي (كَتَبَ زَيْدٌ) فإنّه يجوز أن يُسندَ هذا الفعلُ إلى كلّ اسم مسمّى تصحّ منه الكِتابة نحو: (عمرو) و(بِشر) إلى ما لا يدخلُ تحت حصرٍ. وإثبات ما لا يدخُلُ تحت الحصرِ، وذلك بالنّقلِ مُتعذِّرٌ، فلو لمْ يَجُز القياس واقتُصِرَ على ما ورد في النّقلِ مِنَ الاستعمالات لبقي كثيرٌ مِنَ المعاني لا يُمكن التَّعبير عنها لعدمِ وُجُودِ النّقل، وذلك مُنافٍ لحِكمة الواضعِ، فوَجب أن يُوضعَ وضعًا عقليًّا لا نقليًّا، والقياسُ طريقٌ يسْهُلُ بِهِ القياس على اللّغة على حدّ تعبير الشّيخ "محمّد الخضِر حسين"[3]

---

[1] القفطي، إنباه الرّواة، ج1،ص267.

[2] ابن الأنباري، لمع الأدلّة،ص95.

[3] محمد الخضر حسين، القياس في اللّغة، د.ط، المطبعة السلفية، مصر، 1942م، ص24.

8-تأثُر القياس النّحوي بأقيِسة عُلُوم أخرى:

نشأ النّحو العربيُّ في شبه الجزيرة العربية. وكان القرآن الكريم والسنّة النّبوية الشّريفة هما الباعثُ الرَّئيسُ في نشأة هذا العلم وغيره مِنَ العُلُومِ اللّغوية بِصفةٍ عامّةٍ، كما كانا -أيضًا- سببًا في نشأة العُلُوم الشّرعية مِن عقيدة وتفسيرٍ وفقهٍ وأُصولهِ، وغيرِ ذلك مِنَ العلوم التي فجّر الإسلامُ ينابيعها، ولعلّ أهمّ العلوم اللّغوية علم النّحو، لارتباطه بالشّريعة الإسلامية، إذ يعدُّ خادمًا لها ومُساعدًا في فهمها وتعلّمِها، وقد انبثق عن النّحو ما يُعرف (علم أصول النّحو). هذا الأخير الّذي كانت له بِدورِهِ علاقةٌ وطيدةٌ بالعلوم الإسلامية السّابقة الذّكر، ولأنّ القياس من أهمّ مباحث علم أصول النّحو سأُحاولُ فيما يأتي من القولِ توضيح العلاقة التي تربطه بهذه العلوم، وبالخصوص ما يتعلّق بالقياس الفقهيِّ، والقياس عند المُتكلّمة، وأخيرًا القياس عند المَناطقة، هذا الأخير الذي كان وافِدًا جديدًا على الثّقافة العربيَّة، بسبب انفتاحها على الأمم الأُخرى.

أ- تأثر القياس النّحوي بالقياس الفقهي:

سبق الفقهاءُ مُنذُ أواخر القرن الثّاني للهجرة إلى تدوين أُصولٍ للفقه، تُستَخرج مِنْها الأحْكام الشّرعيَّة، وتُقرّرُ على أساسها مناهج الاستنباط وضوابط الاجتهاد، وكانوا قد أحسّوا بالحاجة إلى ذلك بعد أن انقضَى زمن الرّسول صلى الله عليه وسلّم، وبعد دُخُولِ النّاس في دين اللّه واتّساع رُقعة الدّولة الإسلامية واختلاط العرب بغيرهم مِن الأعاجم، والتَبَسَتْ الكثيرُ مِنَ المسائل على المسلمين، وصَعُبَ عليهم فهمُ النُّصوص، وخصوصًا بعد أن تمادى أصحاب البِدَع في الاحتجاج بما لا يُقْبَل[1]. فأسّسوا لعلمٍ جديد يُعرَفُ بـ:(علم أصول الفقه) الذي يُعرّف بأنّه أدلّة الفقه، قال "الجُويني"(ت 478هـ): «فإن قِيلَ: فما أصول الفقه، قلنا هي أدلّتُه»[2].

[1] يُنظر: أحمد محمود نحلة، أصول النّحو العربي، د.ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002م، ص09.

[2] أبو المعالي الجويني، البُرهان في اصول الفقه، تح: عبد العظيم الدّيب، ط4، دار الوفاء، 1418هـ ،ج1، ص78.

ويُعرّفه "أبو الفتح بن بُرهان "(ت 218هـ)بقوله:"أصول الفقه عبارة عن جُمل أدلّة الأحكام" [1]. من خلال هذين التّعريفين يتّضحُ أنّ أصول الفقه هي أدلّة الفقه التي تفرعت عنها أصوله وفروعه. وقد أخذ النّحاة هذا التّعريف وأسقطوه على علم أصول النّحو، حيثُ يقول "ابن الأنباري" في تعريفه لأصول النّحو: «أصول النّحو أدلّة النّحو التي تفرّعتْ منها فُروعه وأُصوله،كما أنّ أُصول الفقه أدلّة الفقه الّتي تنوّعت عنها جملتُه وتفصيله»[2] فهنا ابن الأنباري يربط تعريف أصول النّحو بتعريف أصول الفقه.

ويمكن أن نتبيّن أثر الفقه وأصوله في النّحو العربي وأصوله في النّواحي الآتية: في المصطلحات، في المنهج، وفي التّداخل بين العلمين(المباحث والمسائل المشتركة). فأغلب مصطلحات النّحو وأصوله مأخوذة عن مصطلحات الفقه وأصوله ومنها: القياس، العلّة، الابتداء، الكناية، الظاهرة، اللّغو، الحال، الإجماع، الاستنباط، قياس الطرد، قياس العلّة، القياس الجليّ والخفيّ، والمصطلحات الخاصة بالعلّة وأنواعها وغيرها.

وقد صرّح "ابن جنّي" نفسه بأنّه اعتمد في خصائصه على أصول الفقه بعامّة وعلى أصول الفقه الحنفي بخاصة، فقال: «ينتزعُ أصحابنا العلل من كتب محمد بن الحسين الشيباني صاحب أبي حنيفة لأنّهم يجدونها منثورة في كلامه فيُجمعُ بعضها إلى بعض بالملاطفة والرّفق»[3] .

فمذهب ابن جنّي حنفي وقد انعكس ذلك في آرائه النّحوية وخصوصًا فيما يعرفُ بالعلّة التي هي جزءٌ من القياس.

---

[1] أبو الفتح بن بُرهان، الوصول إلى الأصول، تح: عبد الحميد أبو زنيد، د.ط، مكتبة المعارف، الرّياض،1403هـ ،ص51.

[2] ابن الأنباري، لمع الأدلّة، ص80.

[3] ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص163.

ويظهر تأثّر النُّحاة في منهجهم بمناهج الفقهاء في كتاب الخصائص لابن جنّي الّذي يقول: «لم أر أحدًا من علماء البلدين . يقصد البصرة والكوفة . تعرّض لعمل أصول النّحو على مذهب أصول الكلام والفقه»[1].

وإذا مررنا إلى القياس الذي يُعدّ أهم مباحث علم أصول النّحو نجد من التّشابه ما لا يدعُ مجالًا للشّك، فإضافة إلى اتّفاقهم في تعريف القياس، الذي هو في الفقه الإسلامي إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه لاشتراكهما في علّة الحُكم، أي نقل الحكم من جزءٍ إلى آخر بسبب الاشتراك في وصفٍ ما، فالاشتراك في الوصف يُوجب الاشتراك في الحكم"[2].

ونجدهم يتّفقون كذلك في أركان القياس (المقيس عليه، المَقيس، العلّة الجامعة، الحكم). ومثال ذلك في الفقه ورود النّص بتحريم الخمر في قوله تعالى :"يَا أَيُّهَا الّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الخَمْرُ وَالمَيْسِرُ وَالأَنْصَابُ والأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ"[3].

والخمر عند الفقهاء اسم للشّراب المسكّر، المُتّخَذ من العنب، فهو أصل(مقيس عليه) ورد النّص بحكمه، وعلّة الحكم هي الإسكار، وقياس المخدرات مثلًا على الخمر لاشتراكهما في العلّة، فيكون لها حكم الخمر وهو التّحريم. وينطبق هذا على النّحو ومثال ذلك القياس في الدّلالة على رفع ما لم يُسمّ فاعله، فنقول اسم أُسنِد الفعل مُقدّمًا عليه، فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسمّ فاعله، والحُكم هو الرّفع، والعلّة الجامعة هي الإسناد. والأصل في الرّفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنّما جرى على الفرع الذي هو ما لم يُسمّ فاعله بالعلّة الجامعة الّتي هي الإسناد. وأقسام القياس في النّحو هي نفسها الموجودة في الفقه وهي: قياس علّة، قياس شبه وطرد وقياس المُساوي وقياس الأدنى.

---

[1] ابن جنّي، الخصائص،ج1، ص02.

[2] يُنظر: رشيد قوقام، أُسس المنطق الصوري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008، ص167.

[3] المائدة/ 90.

ويُعدّ مبحث العلّة أكثر المباحث تأثُرًا بأصول الفقه، وهو ما نلحظه جليًا في مبحث مسالك العلّة التي تتمثل في (الإجماع، النّص، الإيماء، السّبر والتّقسيم، المُناسبة أو الإخالة، الشبه والطّرد)، وعند الفقهاء (الإجماع، النّص، السّبر، التّقسيم، المناسبة، الشبه، الطّرد، الدّوران، تنقيحُ المَناط)[1].

ومن صور التّأثير أيضًا أنواع الحكم وتقسيمه إلى(واجب، ممتنع، حسن، وقبيح، وخِلاف الأولى، وجائز على السواء)، فهذا التّقسيم ليس إلّا أثرًا من آثار تقسيم الحكم الفقهي كما تحدّد في أصول الفقه[2].

وتجدر الإشارة هُنا إلى أنّ الأصوليين النّحاة لم يتبنوا جميع التّفريعات الّتي تطغى على مباحث القياس عند الفقهاء، بل اكتفوا في الغالب بالتصنيفات العامّة. وقد اختلفوا في أنواع القياس، فعند الفقهاء شكليٌّ فقط، أمّا عند النّحاة شكليٌّ واستقرائيٌّ.

وخُلاصة القول أنّ علم أصول الفقه هو أكثر العلوم التي تأثر بها القياس النّحوي، وبصفة عامة علم أصول النّحو.

ب- تأثّر القياس النّحوي بالقياس عند المُتكلّمَة:

تُشير معظم الدّراسات إلى أنّ نشأة علم الكلام كانت على يد المعتزلة، فيما يُقارب أوائل القرن الثّاني حيثُ كان "واصل بن عطاء" و"عمرو بن عُبيد" يُشكلان الطّور الأول لمذهب الاعتزال، والذي اتّسم إجمالا بالاستجابة للإشكالات العقلية الواردة على النّصوص أو بعض أحكام الشّريعة، مع تفعيل العقل والرّأي للبحث عن الجواب دون الاكتفاء بالنّص، وهذا يُعدّ نتيجة للتّأثر بالمنطق الأرسطي.

ويُعرّف "ابن خلدون" علم الكلام بقوله: «علم يتضمّن الحجاجَ عن العقائد الإيمانيَّة بالأدلّة العقليَّة والردِّ على المُبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل

[1] يُنظر: سليم عواريب، علم أصول النّحو ومصطلحاته، ص49.

[2] يُنظر: محمود أحمد نحلة، أصول النّحو العربي، ص16.

السنّة »[1]. نستنتج من هذا القول أنّ علم الكلام علم منهجي يصنع قدرة في الاحتجاج، وملكة الاستدلال والجدل والمُناظرة.

وقد كان علم الكلام أسبق العلوم تأثيرا في النّحو ولعلّ السبب في ذلك يرجع إلى أنّ كثيرًا من النّحاة كانوا من المُشتغلين بعلم الكلام، أو مُصاحبين لأهل الكلام، فمن نحّاة المعتزلة نجد: قطرب، الأخفش، ابن جنّي، الزمخشري، الرّماني...، ومن مظاهر التّأثير الكلامي في النّحو تلك المصطلحات المتشابهة، ولغة التّأليف المشتركة، والمنهج المتّبع. وقد سبق التّطرق لذلك حين الإشارة إلى "ابن جنّي" الذي اعترف بأنّه سلك منهجًا مُزدوَجًا في تأليفه لكتابه (منهج الفقهاء ومنهج المتكلمة).

وعند المرور إلى مسألة القياس نجده عند المتكلمة الذين يُقرّون بحجيته، ويعتبرونه مبدأ أساسيًّا من مبادئ الاستدلال وأداة هامّة لإثبات آرائهم. ويُعرّفونه بقولهم: «ردُّ الغائب على الشاهد بنقل الحكم من جُزئيٍّ إلى جزئيٍّ آخر يُشابهه بوجه ما، والشاهدُ هو المُحسُّ وتَوابعُه كالأُمور النَّفسيَة مثل القُدرة والإرادة. والغائب هُو ما ليس بِمُحسٍ، لذلك يُثبتون حكم الشاهد في الغائب لوجود مُشابهة في شيء ما، لكن التّمثيل يشمل هذا الضرب وغيره، كالحكم على الشاهد بالشاهد أو بالغائب على الغائب »[2] .

أي أنَّ القياس في عُرْفِ علم الكلام هو إلحاقُ أمرٍ غير موجود بأمر موجود. أو شاهدٍ بشاهدٍ آخر. ولعلّ أكبر تأثرٍ نرصده في نظرية القياس هو موضوع العلّة والعامل. كالعلل البسيطة والمركبة والموجبة والمجوِزة، والتّعليل بعلتين، ودور العلّة، والتّعليل بالأُمور العدمية. ولقد اختلف المُتكلمون في العلّة؛ أي هل تكون ضروريَّة بين الأصل والفرع، أم يكفي وجود بعض الشبه فقط ؟

فهناك من ذهب إلى القول بوجود ضرورة العلّة بين الأصل والفرع حتّى تلزَم النّتيجة، وهناك من اكتفى بوجود بعض الشبه فقط، لأنّ قياس التّمثيل ظَنّيٌّ لا يُفيد اليقين[3].

---

[1] عبد الرّحمان بن محمد بن خلدون، المقدمة، تح: علي عبد الواقي، د.ط ، دار النّهضة،مصر، 2004، ج3، ص1069.

[2] يُنظر: رشيد قوقام، أسس المنطق الصوري، ص167.

[3] المصدر نفسه، ص167. 168.

وعلى هذا الأساس وضع المتكلمون مسالك عديدة ومصطلحات خاصّة للقياس(السبر، التّقسيم، الطّرد، الشبه، تنقيح المَناط)، ولا بأْس أن نُمثِل لهذا بما يلي:

- كل مُسَكِّر حرام.
- كل نبيذ مُسَكِّر.
- كل نبيذ حرام.

فالملاحظ أنّهم جعلوا الإسكار علة أو مناط التّحريم. وهذه العلة موجودة في الفرع وهو النَّبيذ، لهذا جاء الحكم: كلُّ نبيذ حرام. وأمَّا الظَّن الموجود في هذا الحكم يتعلَّقُ بأحوال النبيذ؛ فهو قبل التخمّر ليس مسكرا وكذلك في حالة زوال التخمر وأحوال الشاربين، بمعنى الإسكار ليس علة قائمة في النبيذ. إنّما هو حالة فقط، كما أنّ أشياء كثيرة قد تسكر لم يُلتفت إليها، وبالتالي لم تُحَرَّم. هذا يدل على أنَّ هذه العلة ليست حقيقية وإنما حقيقتها مستمدة من الأمر الدِّينيِّ.[1]

أمَّا في مجال العلَّة فيكاد "ابن جني" يُعدّ كلاميًّا خالصًا عندما نراه يعقد أبوابًا مطابقة لقواعد كلاميَّة، ومن ذلك تفرقته بين العلَّة المُجَوِّزة والعلَّة الموجبة، وبين العلّة والسبب، وهذا انعكاس لقاعدة كلاميَّة تقول: «كل حادثة ممكنة الوجود لا توجد حتى يجب وجودها»[2]، وكذا تفريقه بين علل النَّحويين والمتكلمين والفقهاء، ومن صور تأثر القياس بعلم الكلام ما يُعرف بنظرية العامل، حيث إنّ جمهور النُّحاة ذهبوا إلى أنَّ العامل هو المتكلم بينما ذهب "ابن مضاء" إلى أنَّ العامل هو الله وحده. أمّا "ابن جني" فقد توسط بين الرأيين فقال: أنَّ العامل هو المتكلم بمصاحبة اللَّفظ، فالرَّأيُّ الأوّل امتداد للأصل القدرِيِّ المعتزليِّ. أمَّا الثَّانيُّ فهو امتداد لمذهب الجَهْمِيَّة، مذهب "ابن جني" حاكى فيه مُتأخري المتكلمين من أشاعرة وماتريدية[3].

---

[1] رشيد قوقام، أسس المنطق الصوري، ص167-168.

[2] سليم عواريب، علم أصول النحو ومصطلحاته، ص51.

[3] المصدر نفسه، ص52.

وفي الأخير مستنتج أن هذا التأثر كان طبيعيا لأنه تمّ بين علوم جاءت كلها لخدمة كتاب الله الذي كان الدافع الأساس لنشأة علم النحو. كما تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن إنكار استفادة العلوم الشرعية هي أيضا من علم النحو.

ج- تأثر القياس النحوي بالقياس المنطقي:

تهيأت في العصر العباسي الظروف العامة التي فرضت المنطق على العلوم العربية، وذلك من خلال الصلات الحاصلة بين العرب وأمة اليونان، التي مهدت الطريق إلى معرفة هذا النمط من التفكير والافتتان به، ويعرف المنطق عند الفلاسفة بكونه آلة للكلام، ونجد "ابن سينا" يعرفه بقوله: «...المنطق: هو الصناعة النظرية التي تعرف أنه من أي الصور والمواد يكون الحدّ الصحيح... والقياس الصحيح...»[1].

فابن سينا هنا يعتبر المنطق صناعة تمكن من معرفة الأشياء، ويجعل من القياس أهم ما يوجد في المنطق.

ويعدُّ النَّحو أحد أهم العلوم العربيَّة التي وُجِدت في هذا المنهج أداة تستعين بها في إقامة منظومة من القوانين والمبادئ التي تحكمه، فنَمَا في كنف هذا التفكير العقليِّ البحت نموا سريعا، وبدت ملامحه جلية عند النُّحاة الأوائل ومن جاء بعدهم.

ولقد وجد في محيط الثقافة الإسلامية ذلك البحث حول موضوع الصلة بين المنطق والنحو، وأُلِّفت فيه الرسائل وعقدت المناظرات خاصة في القرن الرابع الهجريِّ.

ومن مظاهر تأثير المنطق في النحو وأصوله على الخصوص مجال الحدود إذ جنح النحاة إلى استخدام الخصائص المنطقية: كالكُلِّيات الخمس: (الجنس، النوع، الأصل، الخاصة، والعرض)، وأهم تأثير على الإطلاق يظهر في نظرية القياس والعلَّة. فقد أخذ القياس عند النُّحاة طابعًا شكليًا صوريًا وتتجلى هذه الشكلية في موقفهم من الشاذ في القياس والمطّرد في الاستعمال. إذ يجيزون المسموع ولكنه لا يُتَّخذ أصلا، وهو موقف

[1] وائل بن سلطان بن حمزة الحارثي، علاقة علم أصول الفقه بعلم المنطق- دراسة تاريخية تحليلية- (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير)، شعبة أصول الفقه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 2010، ص39.

شكليٌّ مثله مثل قياس الطّرد الذي لا تحكمه علة ولا شبه جامع بين المقيس والمقيس عليه، بل يحكمه ذلك الاتِّساق الإطّراد.

ويُعرَّف القياس عند المَنَاطِقَةِ بكونه أداةً من أدوات الاستدلال الّذي يقوم على تسلسل الأحكام، وترابط القضايا فيما بينها وهو الانتقال من المُؤثر إلى الأَثَر ومِن الكلّي إلى الجُزئي[1].

أي أنّ القياس عند المَناطِقة هو إلحاق حُكم قضيَّة فرعيَّة بحُكم قضيَّة أصليَّة. وهو بذلك قريب من القياس النَّحوي إذا ما قُورِن به. فكلاهما عمليَّةٌ عقليَّةٌ تستوجب التّفكيرَ.

ويتكلّم "ابن جنّي" في خصائصه عن العلّة في النّحو فكأنّه يتكلم عن العلّة في المنطق فيقول: «ومن بعد فالعلّة الحقيقية عند أهل النّظر لا تكون معلولة ألا ترى أنَّ السَّواد الذي هو علّة لتسويد ما يحله إنَّما صار كذلك لنفسه لا لأنَّ جاعلًا جعله على هذه القضية»[2]. فعلّة السَّواد في قول"ابن جنّي"، تُشبه علَّة رفع الفاعل في النّحو، فالفاعل إنَّما جاء مرفوعًا لنفسه لا لأنّ عاملًا جعله على هذه القضية.

ومن أمثلة تأثر النُّحاة بالمَناطقة في باب القياس ما نجده في تعريف "الرُّماني" للعلّة حيث يقول عنها: «هي الّتي تغيّر المَعلول عمّا كان عليه»[3].

كما قسم العلّة إلى أنواع على سبيل المناطقة فكانت كالآتي:

– **العلَّة القياسيَّة** : التي يضطرب الحكم بها في النّظائر نحو:علَّة الرّفع في الاسم.

– **العلَّة الحُكميَّة:** التي تدعو إليها الحِكمة، نحو: جعل الرّفع للفاعل، لأنَّه أوَّلُ الأوَّل، وفي ذلك تناسب، لأنَّ الأوَّلَ أحقُّ بالحركة القوية التي تُرَى بِضمِّ الشَفتين من غير صوت.

– **العلَّة الضَّروريَّة:** الّتي يجب بها الحكم بمُتَحرك من غير جعل جاعل، نحو:الفعل المضارع، المُبتدأ.

---

[1] يُنظر: رشيد قوقام، أسس المنطق الصوري، ص97.

[2] ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص174.

[3] مازن مبارك، الرّماني النّحوي، د.ط، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 1963، ص286.

- **العلَّة الوضعيَّة:** التي يجب لها الحكم بجعل جاعل، نحو: وجوب الحركة للحرف الذي يمكن أن يكون ساكنًا.

- **العلّة الصحيحة:** الّتي تقتضي الحكم الجاري في النَّظائر ممّا تدعو إليه الحكمة[1].

في هذا المثال يبرز أثر المنطق في التّآليف النَّحوية(مسألة العلّة) فالرّماني في تناوله لهذه المسألة اتّبع طريقة المَنَاطقة ومنهجهم في ذلك، بل وقسّم أنواعها على منوالهم. ونجده يستخدم جملة من مصطلحاتهم (الحكمة، الحكم، جاعل، الصحيحة...) وغير ذلك. بالإضافة إلى الرّماني نجد من المتأثرين بالمنطق "الزّجاجي" الّذي يُعرِّفُ العلّة الجدلية النّظرية بقوله: «وأمّا العلّة الجدلية النظرية فكلُّ ما يُعتَلُ به في باب إنّ بعد هذا، مثل أن يُقال: فمن أيّ جهة شابهت هذه الحُروف الأفعال؟ وبأيّ الأفعال شبّهتموها؟ أَبِالماضية أم المُستقبلية أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المُنْقضية بِلا مُهلة؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأيّ شيء عدلتُم بها إلى ما قُدم مفعوله على فاعله....وكل شيء اعتل به المسؤول عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنّظر»[2].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ التأثر بالمنطق لم يقتصر على "الرماني" و"الزّجاجي" و"ابن جنّي" فحسب، بل تعدّاهم إلى نحاة ولغويّين آخرين أمثال"الفرّاء" و"الفارسي" و"الخليل" و"سيبويه" وغيرهم، فهؤلاء الثلاثة ما هم إلا نماذج تُجسد هذا التأثر.

ولبالغ الأثر الّذي تركه علم المنطق في النحو العربي، فقد اتُّهِم هذا الأخير بمنطقته، وأرجع كثير من الباحثين في التعليمية صعوبته إلى امتزاجه بالمنطق الأرسطي. وهذا رأي فيه نظر لأنَّ النَّحو العربيَّ اقتبس من المنطق قَدْرَ ما يحتاجُ إليه، ولكنَّه في المُقابل حافظ على هويته، وذلك لأنَّ النَّحو يمتاز بالخصوصيَّة على عكس المنطق

[1] يُنظر: مُنى إلياس، القياس في النّحو مع تحقيق باب الشّاذ في العسكريات لأبي علي الفارسي، د.ط، دار الفكر، دمشق، 1985،ص135.

[2] محي الدّين محسب، الثقافة المنطقية في الفكر النّحوي – نحاة القرن الرابع الهجري نموذجا – ، جامعة الملك سعود، ص123.

الذي يمتاز بالعُمُومية. فلكلّ أمّة نَحْوَهَا الذي يعتمد على طبائع أهلها. أمّا المنطق فلا يختلف باختلاف الأمم[1] .

9-القياس في نظر اللّغويين القدامى:

زامنت نشأة القياس عند اللُّغويين العرب مرحلة وضع الدِّراسات اللُّغوية وتكوينها، فكانت مصاحبة لنشأة النَّحو العربيِّ، حيث بدأت "بأبي الأسود الدؤلي" الذي يعدُّ «أوَّل من أسس العربيَّة، وفتح بابها، وانهج سبيلها، و وضع قياسها »[2] ثم تطوَّر على يد "ابن أبي إسحاق" الذي ولع بالقياس، ويرجع السبب في الظهور المبكر للقياس في الدرس اللغوي العربي منذ هذه المرحلة إلى العلاقة الوثيقة التي ربطت الدِّراسات اللُّغويَّة بالعلوم الدينية. فلما كان القياس معتبرا في الشرع كان اعتباره في دراسة اللُّغة من باب أولى لأنَّها نشأت خدمة له. ومن هذا المنطق رأوا أن إنكار القياس يعني إنكار النَّحو.

يقول الدكتور "محمد عبده" بأنَّ: «القياس في نظر القدماء ارتبط بالعقل والتفكير، أداة لصوغ وكان قوانين اللُّغة التي تسير عليها، ووسيلة لتقويم الكلام العربي ليس فيه مُغالاة، وُضعت للتَّعليم، وإرساء المبادئ والأصول حتى لا تكون هناك شذوذ في القواعد العامة ».[3]

وقد اعتمد اللُّغويُّون القدامى في منهجهم على معيار الخطأ والصواب في موافقة كلام العرب فما خرج عن استعمال العرب رمي بالخطأ وما وافقه كان قياسا.

وعند تتبع تاريخ البحث اللغوي عند العرب نجد أَنَّ ثَمَّةَ ثلاثة اتجاهات بارزة ظهرت حول القياس فكان لكل فريق منهجه وطريقته ومذهبه الذي ينتمي إليه وهذه الاتجاهات هي:

---

[1] يُنظر: عمار إلياس البواصلة، الفكر اللّغوي عند إبراهيم أنيس . دراسة وصفية تحليلية . ،ط1، دار جليس الزمان، الأردن،2010، ص127.

[2] أبو الحسن القفطي، إنباه الرواة، ج1، ص49.

[3] محمد عيد، أصول النحو العربي، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 1972، ص272.

أ- اتجاه القياس المقيد: تَمَثَّل في مدرسة البصرة، والنُّحاة الأوائل من أمثال"أبي علي الفارسيِّ" الذي يقول "لابن جني": « أُخْطِئُ في خمسين مسألة في اللُّغة ولا أخطئُ في واحدة من القياس »[1]. ويمضي ابن جني على نهج أستاذه فيقول: « إنّ مسألة واحدة من القياس أنبل من كتاب لُغَةٍ عند عيون النَّاسِ »[2].

وقد أرجع بعض الباحثين نشأة القياس إلى مدرسة البصرة قبل أن يظهر في محيط الدِّراسات اللُّغويَّة التي ظهرت بعد ذلك (مدرسة الكوفة، الأندلس، مصر، بغداد...).

ويشرح الدُّكتور "سعيد جاسم الزبيدي" هذا القياس بقوله: «وقد اعتمد النُّحاة وخاصة البصريين منهم على الكثير الغالب من كلام العرب في قياسهم، فلم يحفلوا بالشاذ والقليل ولذا كانوا أصح قياسا، وكانت قواعدهم أكثر انضباطا، حيث استعملوا ما استعمله العرب وأجازوا ما أجازته »[3].

من خلال هذا القول يتّضح لنا جليا الصرامة والثّقة التي اعتمدها أصحاب هذا الاتجاه في صوغ قواعد النحو واستنباط أحكامه، ويظهر ذلك في وضعهم شروطًا صارمة لأركان القياس وأدواته.

ب- اتجاه القياس المطلق:

وهو اتجاه تجسم بالخصوص في مدرسة الكوفة، التي اتَّسمت بالتوسع في عملية القياس لتشمل القياس على القليل والكثير والنَّادر والشاذ، فقد رُوِيَ عن "الكِسائي" أنَّه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورات، ويجعله أصلا يقيس عليه، ومنه قول "الفراء" في قوله تعالى :«خَالِصَةً لِذُكُورِنَا »[4] «ولو نصبت (خالصة) على

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج2، ص88.

[2] المرجع نفسه، ص88.

[3] سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي، ص 15.

[4]- الأنعام 139.

القطع... والنصب في هذا الموضع قليل لا يكادون يقولون: عبد الله قائما فيها، ولكنه قياسا»[1].

ومن هنا خالف هذا الاتجاه الذي أخذ به أصحاب مدرسة الكوفة الاتجاه الأوَّل (البصرة) في منهج تطبيق القياس وطُرُقِ الإفادة منه.

ج- اتجاه إنكار القياس:

ظهر هذا الاتجاه كردة فعل لإفراط وتحكيم أساليب المنطق والجدل الذي ظهر على يد النُّحاة المتأخرين، وتمثل فيما يُعرف بـ " المدرسة الظاهريَّة" التي تزعمها "ابن مضاء القرطبي"، وقد قال: «من المحال الباطل أن يكون الله يأمرنا بالقياس، أو بالتَّعليل، أو بالرَّأيِّ، أو بالتَّقليد، ثُمَّ لا يبيِّنُ لنا ما القياس؟ وما التَّعليل؟ وما الرَّأي؟ وكيف يكون كلُّ ذلك؟ وعلى أيِّ شيءٍ نقيس؟ و بأي شيءٍ نُعلل؟ ورأيَ مَنْ نقبل؟ ومَنْ نقلد؟ لأنَّ هذا تكليف بما ليس في الوسع »[2].

فابن حزم عارض القياس جملة وتفصيلا معلّلا ذلك بأنَّ الله عز وجل لم يكلّف البشر بهذا النَّوع من الاستدلال لأنه فوق طاقة البشر وقدراتهم الذهنية، ونظرا لكون القياس النَّحوي تربطه علاقة وثيقة بالفقه، وابن مضاء مذهبه الفقهي ظاهريٌّ، ما جعله يسلك الطريقة نفسها التي ينظر بها إلي النصوص الدينية مع النصوص اللُّغوية، وقد صَبَّ "ابن مضاء" هذه الأفكار الجديدة في كتابه (الرد على النُّحاة) قال فيه بأنَّ القياس النَّحوي (العقلي) مردود لأنَّ النُّحاة لم يتحروا الدِّقة فيه لأنَّهم يحملون الأشياء على الأشياء دون أن تكون هناك صلةٌ كاملةٌ بين الأصل والفرع ويظهر هذا من خلال قوله: «والعرب أمةٌ حكيمةٌ فكيف تشبه شيئا بشيء وتحكم عليه بحكمة، وعلّة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، وقد عُرِف عنهم أنَّهم لا يقيسون الشيء ويحكمون بحكمه إلَّا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع، كما فعلوا في تشبه الاسم

---

[1]- الفرّاء: معاني القرآن، تح: يوسف نجاتي وآخرون، ط1، دار الكتب المصرية،1955م، ص358.

[2] ابن حزم، ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل، تح: سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر، لبنان،1969، ص 73.

بالفعل في العمل »[1] . وتجدر الإشارة هُنا أنَّ ابن مضاء لم يرفض القياس الاستعمالي وإنّما وضع له شروطا، بينما رفض القياس النَّحوي.

10-القياس في نظر اللُّغويين المحدثين:

تباينتْ آراء اللُّغويين المُحدَثين ومواقفهم من القياس وتنوعت بين مثبت ومنكر له بنوعيه (اللُّغوي والنَّحوي)، أو لأحدهما، أو اختلاف في أركانه، أو عدم التفريق بين أنواعه، وذهبوا في مذاهب شتي أوردوا فيها تعليقات وتصحيحات على ما قاله النحاة القدامى في القياس ومشاكله، ومن بين الذين أَثْرَوا هذا الحقل بدراستهم وآرائهم نجد: كمال محمد بِشر، إبراهيم أنيس، محمد عيد، إبراهيم السامرائي، عباس حسن، سعيد جاسم الزبيدي وغيرهم وقد انقسموا في موقفهم من القياس في النَّحو إلى رأيَيْن متباينَيْنِ الأوَّلُ مُؤيِّدٌ له مشيد به، والثَّاني معارضٌ له منكرٌ حجته.

أ- **الفريق الأول (المؤيد):** ويضم هذا الاتجاه كلا من عباس حسن، كمال محمد بشر وسعيد جاسم الزبيدي وغيرهم ممن قالوا بحجية القياس، ولكن على الرّغم من إجماعهم عليه إلاَّ أنَّ وُجُهَاتِ نَظَرِهِمْ كانتْ مختلفةً، وسيأتي تفصيل ذلك فيما يلي من القول:

- **كمال محمد بشر:**

يرى أنَّ القياس مبدأٌ مشروعٌ في كلِّ العلوم بشرط أن يكون التَّوافق بين المقيس والمقيس عليه في السِّمات والصفات، وأنْ يكون المَقيس عليه موجودًا في الواقع إلَّا أنَّ علماء العربية بالغوا في تطبيق هذا المبدأ، والالتزام بأحكامه، واتَّخَذُوا القياس مبدأً لصناعة النَّحو وتصنيف مسائله وقضاياه[2] ، فهذا يُوضِّحُ أنَّ بِشر من المؤيِّدين للقياس لكنَّه يعيب على العرب إفراطهم في استخدامه واتَّهَمَ النَّحو العربي بالمَنْطَقَةِ، وأَرْجَعَ صُعُوبَةَ

[1] محمد عيد، أصول النحو العربي، ص85.

[2] مطير حسين المالكي، موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي، ص 76.

النَّحو العربيِّ إلى امتزاجه بالمنطق الأرسطي ويظهر هذا في قوله: «النُّحاة اتَّخذوا القياس المنطقيَّ لهم منهجا ورجَّعَ إليه كثيرًا من صعوبات النَّحو ومشكلاته»[1].

- **عباس حسن:**

ربط حسن بين القياس وتَيْسِيرِ فهمه مِنْ طَرَفِ المُتعلِّمين وعلى هذا الأساس رأى أنَّه بالإمكان القياس على القليل النَّادر فيقول:«إنَّ في القياس على القليل تيسيرا على المتعلِّمين وراحةً وترغيبًا لهم إضافةً إلى ما فيه من تنمية موارد اللُّغة، وتمكين الانتفاع بها، وإقدارها على مسايرة العصور المتجددة من غير أنْ ينالها أذًى أو يتسرب إليها ضعف »[2]

كما أنَّه يرى في الكوفيين المدرسةَ الصائبةَ في آرائها حول القياس لأنَّهم «أقرب إلى الحقِّ والواقع حين أجازوا القياس على المثال الواحد المسموع، وأنَّ هذا رأي "أبي زيد الأنصاري" شيخ "سيبويه" الذي كان يجعل الفصيح و الشاذ سواء»[3]

يتَّضح أنَّ عباس حسن من الدَّاعمين إلى تسهيل القياس وتبسيط الضَّوابط التي تحكمه، والابتعاد عن كل ما من شأنه أنْ يُسهم في تعقيده وحصره في مجال معين، على عكس كمال بشر الذي دعا إلى حصر القياس بضوابط. فإذا أردنا مقارنتهما (عباس حسن، كمال بشر) بالاتجاهات التي ظهرت عند اللُّغويين القدامى فإنَّ كمال بشر يمثل الاتجاه المقيَّد والمتمثل في مدرسة البصرة والنُّحاة الأوائل والذي يمثل القياس في بداياته الأولى الذي كان يتسم بالمحدودية والانحصار في مسائل محدودة، بينما عباس حسن فيمثل الاتجاه المطلق لدى اللُّغويين القدامى المتمثل في مدرسة الكوفة والتي وسعت في القياس ومدت في مسائله.

[1] كمال بشر، اللغّة العربية بين الوهم وسوء الفهم، د.ط، دار غريب، القاهرة، 1999، ص 140.

[2] عباس حسن، الأصول اللغوية والنحوية، ط2، دار المعرفة، مصر، 1951م، ص34.

[3] المصدر نفسه، ص17.

- **سعيد جاسم الزبيدي:**

يُعدُّ هذا الباحث من مؤيِّدي القياس والدَّاعين إليه غير أنّ له رأيه الخاص حول هذا الدَّليل، فهو يرى أنَّ القياس الذي اقترنت بدايتهِ بـ"عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي" يعني القاعدة النَّحوية، ومدى اطّرادها في النُّصوص اللُّغوية، ويرى أنَّ القياس نشأَ نشأةً فطريةً تلتقي فيها الأمور المتشابهة والظواهر المتقاربة في النُّصوص التي انحدرت إليهم ثم تستنبط من هذه الأشباه والنَّظائر مقاييس وأصول وأحكام.[1]

وعلى هذا الأساس يدعو الزُبيْدي إلى الاعتماد على القياس المُطَّرد حيث يقول: «لذا يجدر بنا أن نعتمد على القياس المطرد ونطرح غيره لقربه من اللُّغة وكثرة دورانه في أمهات الكتب النَّحوية واعتماد جلّ مسائل النَّحو عليه».[2]

من خلال هذا القول يتضح أنَّ الزُبيدي يولي القياس أهميَّةً كبيرةً لكنَّه يربطه بشيء أكثر أهميَّةً منه وهو السماع الذي يُعدُّ أكثر حُجيَّة من القياس لأنَّ أكثر المسائل النَّحوية قامت عليه .

وإذا كان عبّاس حسن يمثل الاتجاه المطلق في القياس، فإنَّ الزبيدي إلى جانب كمال بشر يمثل الاتجاه المقيَّد في القياس مقارنةً مع ما كان من اللُّغويين القدامى.

[1] سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو، ص 18.

[2] المصدر نفسه، ص 37.

ب- الفريق الثاني (الاتجاه المعارض):

ويضم هذا الاتجاه كلاًّ من إبراهيم السامرائي، إبراهيم أنيس ومحمد عيد وغيرهم ممن أنكر القياس، ولكن على الرغم من إجماعهم على نكرانه إلاّ أنّ وجهات نظرهم كانت مختلفة و كان لكل واحد منهم رأيه الذي يناسب توجهاته الفكرية، وسنحاول تفصيل ذلك فيما يأتي من القول.

- **إبراهيم السامرائي:**

يرى إبراهيم السامرائي أنّ القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله غير مقبول في العلم اللغوي و هو استخدام لوسائل غريبة عن طبيعة هذا العلم اللّغوي الذي سبيله الاستقرار لما هو جارٍ على ألسنة النّاس من شعر ونثر.[1]

هنا يقرّ السامرائي بأنّ القياس دخيل على اللغة العربية وهو لا يناسب طبيعتها، فهو إذا لا يحتج بالقياس ولا يعتبره دليلا من الأدلة التي تستنبط على أساسها الأحكام والقواعد النّحوية. ويفضل أن يتم الاستدلال بالسماع بدلا من القياس؛ لأنه يرى فيه مناسبته لطبيعة اللغة العربية ويصلح لأن يكون أصلا من أصول النّحو.

ويضيف بأنّ الباحثين المحدثين أرادوا أن يميزوا بين القياس القريب من الطبيعة اللّغوية والأقيسة الأخرى البعيدة كل البعد عن الحقيقة اللّغوية، وكأنّهم بذلك قبلوا أن يكون القياس أصلا من أصول النحو وتستنبط به الأحكام وأظنهم قد أخطأوا كلّ الخطأ في ذلك.[2]

ويتضح أن السامرائي ينكر القياس ويعده غريبا عن طبيعة اللّغة، بالإضافة إلي أنّه لم يفّرق بين القياس النحوي والقياس اللّغوي، وحديثه عام عن القياس كما أنّه اتّهم القياس بمنطقته.

---

[1] إبراهيم السامرائي، النّحو العربي نقد وبناء، دار الصادق، بيروت، 1968، ص 18.

[2] المصدر نفسه، ص 20

- **محمد عيد:**

يرى محمد عيد أنّ اللغة لا تخضع دائما للقياس، والمحدثون نظروا إلي القياس من زاوية تختلف عن زاوية النّحاة الأوائل، فهو لدى النحاة المحدثين عمل يقوم به المتكلم لا النّحاة، كما يرى أنّ اتخاذ القاعدة أساس ثم القيام بعملية فرضها على المفردات عمل يجافي الرّوح العلمية الصحيحة؛ لأنه يقوم على التحكم والتحكم لا يتفق في طبيعته مع الرّوح العلمية للمنهج الوصفي[1].

فالقياس إذّا لا تخضع له جميع اللّغات، وهذا أمر بديهي ذلك لخصوصية وطبيعة كل لغة، ومحمد عيد محق فيما ذهب إليه بخصوص هذه المسألة، وأما اختلاف وجهة نظر النّحاة المحدثين عن نظرائهم القدامى فهذا أمر واقع وصحيح ولعّل السبب في ذلك هو تفرد كل طائفة منهما بهدف وغاية محدّدة. أما حكم محمد عيد على منهج في القياس بأنّه منافٍ للرّوح العلمية، حكم غير صحيح وغير مبرر بأدلة مقنعة، لأنّ المنهج الوصفي صالح لدراسة جميع اللغات وأنحائها.

- **إبراهيم أنيس:**

في الحقيقة إنّ إبراهيم أنيس لا ينكر القياس تماما، فهو منكر للقياس النحوي مؤيد للقياس اللّغوي، والذي يعّرفه بقوله: «مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال رغبة في التّوسع اللّغوي، وحرصا على إطّراء الظواهر اللّغوية ».[2]

ويتّضح إنكاره للقياس النحوي حين يقول: «ونشير هنا إلى ذلك القياس المصنوع من مثل قولهم: أُعرِبَ المضارع قياسا على الاسم (...) وليس هذا إلاّ صناعة نحوية لا تُمِتُّ إلى القياس اللّغوي الحقيقي بصلة، لأنّهما من علل النّحاة المخترعة».[3]

فهو يقر بأنّ هذا النوع من القياس لم يعرفه اللّغويون القدامى وخصوصا الأوائل منهم، بل هو من اختراع النّحاة، وقد ادّعوا أنّهم ورثوه عن العرب.

---

[1] محمد عيد، أصول النحو العربي ، ص 99.

[2] إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة ،ط2، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ،1978م ،ص 05.

[3] المصدر نفسه، ص 05.

1- نبذة موجزة عن الأُفغاني:

سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني الأصل، ولد عام 1909م الموافق ل1327ه، نحويٌّ وبحَّاثة. وُلِدَ بدمشق لوالد جاء من كشمير وتزّوج دمشقية، نشأ يتيم الأم. تعلَّم في بعض مدارس بلدته، وحضر حلقات علمائها، وتردد على مجالس القرَّاء، وانتسب لمدرسة الأدب العليا(نواة كلية الآداب) بدمشق، وتخرج بها، فعُيّنَ في سلك التعليم فخدم عشرين سنة، ثمّ انتدب للتَّدريس بالمعهد العالي للمعلِّمين في كلية الآداب مرة أخرى، ويُعدُّ من بُنَائِها، وتولَّى خلال ذلك عمادة الكلية المذكورة ورئاسة قسم اللُّغة العربية فيها. وانتخب عضوًا في مجمعي القاهرة وبغداد. ولمّا أُحيل على التَّقاعد درَّس في جامعات لبنان وليبيا والسَّعودية والأردن، ثمّ عاد إلى دمشق مكبًا على المطالعة والكتابة حتّى آخر عمره. اشتهر بين أساتذة الجامعة شهرة كبيرة، وعُرِف بحزمه وشدته على الطُلَّاب، والجرأة في قول الحقِّ، والاعتداد بالنَّفس والاستقامة والعفَّة و الوفاء والصَّراحة إلى حد يتجاوز المجاملة، وكان له أثره العلمي في الطلّابِ الّذين خرّجهم وتسلَّموا التَّدريس في ثانويات سورية وغيرها. وكان مُهابًا محبوبًا في وقت واحد. صاحب نكتة مُرَّة. توفي بمكة المكرّمة عام 1997 م الموافق لـ 1417ه. وللأفغانيِّ العديد من المؤلَفات والكتب في اللُّغة والأدب تتمثل في: معاوية في الأساطير. نظرات في اللُّغة. الموجز في قواعد اللّغة العربية وشواردها. حاضر اللّغة في الشام والقاهرة. أسواق العرب في الجاهلية والإسلام. في أصول النَّحو. الإسلام والمرأة. ابن حزم ورسالة المفاضلة بين الصَّحابة. عائشة والسياسة. مذكرات في قواعد اللُّغة العربيَّة.

كما اعتنى سعيد الأفغاني بتحقيق ونشر العديد من المَخْطُوطات أهمّها الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة عن الصحابة للزركشي، في المفاضلة بين الصَّحابة لابن حزم، سير النُّبلاء للذهبي(جزء خاص في الترجمة ابن حزم) سير النُّبلاء للذهبي(جزء خاص في ترجمة السيّدة عائشة)، تاريخ داريا للقاضي عبد الجبَّار الخولاني، الإغراب في جدل

الإعراب للفارقي، ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان لابن حزم، الإفصاح للفارقي، الحُجَّة في القراءات السبع لابن زنجلة، تقريرٌ عن أغلاط المنجد.[1]

2- التعريف بالكتاب:

كتاب "في أصول النحو" لمؤلفه الدّكتور سعيد الأفغاني أستاذ العربية ورئس قسمها في جامعة دمشق أيام تأليفه للكتاب الذي يعّدُ حصيلة لأربع محاضرات ألقاها على طلبته، يتألف الكتاب من (217) صفحة، وطُبِعَ لأوّل مرة على يدِّ مديرية الكتب للمطبوعات الجامعية السورية عام 1994م الموافق ل 1414هـ.

يتكون الكتاب من مقدمة وأربعة محاور كبرى وخاتمة، حيث تناول في المقدمة الظروف التي مهدت لميلاد هذا المُؤَلَّفْ فتحدث عن تحول نظام التدريس في الجامعات السورية، فكان من نتائج ذلك وضع منهاج جديد يتوافق مع النِّظام السائد، فشرح الأفغاني طريقة وضعه لمنهاج مادتي النّحو والصرف التي مزج فيها بين التقعيد والتطبيق، وكان من ثمرات هذا المنهج المحاضرات الأربع (الاحتجاج، القياس، الاشتقاق، الخلاف) التي هي مادة هذا الكِتاب الذي فيه مراعاة لحاجات الطلبة ومستواهم، وأشار إلى وجود نقائص في مُؤَلَّفِهِ أرجعها إلى الظُروف التي حتمت عليه طبع الكتاب دون إعادة تصحيحه على الرغم من رغبته في إثرائه بموضوعات أخرى، وتمنى أن يكون نافعًا لكلّ دارس في أصول النحو.

استهل المحور الأول(الاحتجاج في اللغة العربية) بمقدمة تاريخية ذكر فيها المقصود بالاحتجاج وسبب لجوء العرب إليه هو الخوف على سلامة العربية من اللَّحن خصوصا بعد الفتوحات، وأشار إلى بداياته الأولى أيام الرسول صلى الله عليه وسلم، وسرد أمثلة عنه عبر العصور المتعاقبة، وذكر العلوم التي يحتج لها،[فأشار إلى أنَّ اللُّغة والصرف

---

[1] هذه نبذة مقتبسة من كتاب إتمام الأعلام لنزار أباضة ومحمد رياض المالح، دار صادر، بيروت–لبنان، ط01، 1999. وسعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، دط، دار الفكر، د.ت.

يستشهد فيها بكلام القدماء، أمَّا علم المعاني والبيان والبديع فيستشهد فيها بكلام المولَّدين]، وأكدَّ على أنَّ من يحتج به هو مَنْ يُوثَقُ بفصاحته وسلامة عربيَته، إذا كان في زمن عصر الجاهلية والإسلام حتى منتصف القرن الثاني سواءً حضرًا كانوا أم بداءة، أمّا القبائل فهي محدودة جغرافيا، وأشار إلى التي لم يُؤْخَذ عنها من القبائل مع ضرب الأمثلة ثُمَّ شرح ما يحتج به وهو القرآن الكريم وقراءاته، و الحديث وكلام العرب مع التمثيل وذكر مذاهب العلماء في ذلك وآرائهم، وسرد بعض شواهد كلام العرب وتناول في الأخير بعض قواعد العرب في الاحتجاج والمتعلقة بالمسموع وأحكامه وأنواعه والعربيِّ المروي عنه وشروطه، وأحكام اللغات مع التَّمثيل وختم بجملة النتائج التي استنتجها حول الاحتجاج في اللُّغة العربية.

أمَّا في المحور الثاني فتناول القياس، وفي المحور الثالث تناول ظاهرة الاشتقاق في اللُّغة العربية فذكر معناه وأنواعه الأربعة مع التمثيل، وأشار إلى اختلاف مصدر المشتقات بين البصريين والكوفيين، ثم شرح بعض الأحكام المتعلقة بالاشتقاق فتحدث عن انقسامه إلى مُحَقَّق وغير مُحَقَّق ومُطَّرد وغير مُطَّرد فعرّفها وذكر أنواعها، ثم تطرّق لأركان الاشتقاق وتغيراته التي ذكرها السيوطيُّ، ثم عرَّج على كتب الاشتقاق ومؤلِّفيها من النُّحاة، وختم هذا المحور بالنتيجة المُتَوَصَلِ إليها والتي تنصُّ على أنَّ اللُّغة العربيَّة ثرية بالاشتقاق غير أننّا لم نكشف هذا الكنز المدفون.

بينما جاء المحور الرابع بعنوان "الخلاف بين نُحَاة البصرة والكوفة" مهد له بلمحة تاريخية تناول فيها أولية النَّحو ونسبته إلى أكثر من شخص، وترجيح أنْ يكون واضعه هو أبو الأسود الدؤلي فيذكر الروايات القائلة بذلك ثم سرد طبقات النَّحويين الذين أخذوا عن أبي الأسود إلى غاية المئة الثالثة للهجرة، سواءً منهم البصريون أم الكوفيون، وتحدث عن أولية الخلاف وارتباطه بالطبقة الأولى من النحويين (الخليل والرؤاسي). ثم سرد السماع والقياس، والفروق بين المذهبين في مسألتي السماع والقياس، فالبصرة تعتمد على الدِّقة والتَّحَرِي في كلٍّ من السماع والقياس، فالبصرة تعتمد على الدِّقة بينما الكوفة

لم تتخذ منهجًا دقيقا لأنهم ليس لهم أصول يبنون عليها، ثم ذكر سبب الخلاف بين البلديْنِ وهو العصبية والسياسة التي كانت الباعثَ على المشاحنات التي وقعت بين أعلام البلدين بإسهام من الحكّام، غير أنّ صورة الخلاف مبالغ فيها لدى النّاس، والمؤلفات عديدة التي تناولت مسألة الخلاف بين النُّحاة على نمط ما أُلِّف في الفقه من خلاف بين الحنفية والشافعية، فتناول أهمّ الكتب وأسماء مؤلِّفيها، ثم عرّج على البعد الموجود بين المذهبيْن فتحدث عن حركة الخلاف بينهما.

وختم الأفغاني كتابه "في أصول النحو" بدعوة عامة إلى جميع الغيورين على لُغتهم والمهتمين بعلومها من أجل إصلاحها وتسهيل النحو وتيسير قواعده، ويتساءل في الأخير عن المجهودات والأعمال التي قدمناها للُّغة العربية، إمكانيات كبيرة متاحة (مكتبات، جامعات، مجامع، مال...) ثم لا نرى أي نتيجة تُذكر، ولعلَّ السبب في ذلك- حسبه- يرجع إلى تركيزنا (الباحثين) على الخلاف الموجود بيننا بدل البحث عن وضع قواعد تتماشى والموروث الذي تحفل به لغتنا.

وبعد الخاتمة نجد سردا للأعلام (أفراد، جماعات، أماكن، كتب) وتصويبات وجُملة المصادر والمراجع المعتمدة في تأليف الكتاب، والتي نلحظ كثرتها (87 كتاب) معظمها من أُمهَّات الكتب اللّغوية فنجد على سبيل المثال: كتاب البيان والتبيين "للجاحظ"، الخصائص "لابن جني"، تاريخ دمشق "لابن عساكر"، ومن المعاجم نجد الفهرست والكشّاف ولسان العرب، بالإضافة إلى الدراسات والمجلات اللُّغوية، فمزج الأفغاني بين ما هو قديم وحديث وتنويعه في مراجع دراسته دليل على القيمة الكبيرة لمؤلّفِهِ هذا، فهو يحوي في طياته ثروة علمية ولغوية كبيرة، ألّم فيه بالعديد من الآراء اللُّغوية المختلفة، فهو يُعدُّ من بين المصادر المهمة للباحث في أصول النَّحو لأنَّه يتناول معظم مباحثه فهو كلٌّ متكاملٌ في علم أصول النحو.

3- تحليل الكتاب:

لقد تناول سعيد الأفغاني في كتابه المُسمّى (في أصول النّحو) عدّة مواضيع في اللّغة العربية، وحاول مُعالجة العديد من قضاياها الجوهرية والتي منها: الاحتجاج في اللّغة العربية، الاشتقاق، الخلاف بين نُحَّاة البصرة ونُحَّاة الكوفة، والقياس الذي هو موضوع الدِّراسة إذْ قسمه إلى أربعة محاور رئيسَة هي: من تاريخ القياس والقياسيين، أثر العلوم الدِّينية فيه، من أحكام القياس، العصريون والقياس. وسأحاول فيما يأتي من الدّراسة توضيح كلٍّ من هذه المحاور بالشّرح والتعليق والتّحليل.

أولا: من تاريخ القياس:

قبل أن يتناول هذا العنصر تطرق سعيد الأفغاني إلى تحديد الفرق بين علم اللُّغة والنَّحو وطريق كلّ واحد منهما؛ فجعل السماع طريقًا لعلم اللُّغة والقياس طريقًا للنَّحو. ويتَّضح ذلك في قوله: «أبرز فرق بين علم اللُّغة وعلم الصرف والنَّحو أنَّ الأول طريقُه السماع والثّاني طريقُه القياس . ويُبرِّر رأيه هذا بكون النَّحو يُعرَّفُ على أنَّه . علم بمقاييس مُستنبطة من استقراء كلام العرب»[1]. بل إنَّ الأفغاني يرى أنَّ النَّحو كلُّه قياس ويستشهد بقول الكِسائي «إنَّما النَّحو قياسٌ يُتَّبعُ»[2]، فهو لا يرى في النَّحو سوى استقراءً ثم قياسًا.

ثم يعمد . الأفغاني . إلى تعريف القياس على أنَّه: «حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعلَّة جامعة»[3]. وهو بهذا يُوافق ابن الأنباري في تعريفه للقياس ويأخذ برأيه، فالمنقول هو ما ورد من كلام العرب، ويُشترط فيه أنْ يكونَ مُطَّرِدًا شائعًا في الاستعمال؛ أي قياس شيءٍ ثانويٍّ على آخر أصليٍّ لوجود مُناسبة بينهما. فالقياس عند الأفغاني هو تلك العملية الشَّكلية الّتي يتمّ فيها إلحاق أمرٍ بآخر لما بينهما من شبه أو علّة، فيُعطى

---

[1]سعيد الأفغاني، في أصول النّحو، دط ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1994، ص78.

[2]المصدر نفسه، ص78.

[3]المصدر نفسه، ص78.

المُلحَقُ حكم ما أُلحِق به، ومن ثمّ فإنّ لهذه العملية أطرافًا أربعة: المقيس، المَقيس عليه، الجامع بينهما (العلّة)، الحكم.

ثمّ راح سعيد الأفغاني يسرد بعضًا من تاريخ القياس وكيف أنّه بدأ مع مُدوّني النّحو، وفصّل ذلك بقوله:« استقرأَ مُدوّنو النَّحو ما وَصَلَهُم من كلام العرب وراعوا الحُكم السّائد في الأعمّ الأغلب منه، فدقّقوا عِلَلَهُ وصنّفوها ثُمّ وضعوا قوانينهم المُطّردة.»[1]

فهو هُنا يشرح الآلية التي يقوم عليها القياس، التي تتم بدايةً من تتبّع كلام العرب المُطّرِد منه، ومن ثَمّ معرفة العلل التي تحكمه، وتِبيان أقسامها وأنواعها. وكانت نتيجة ذلك أن تمكنوا من التَّوصُل إلى تقنين قواعد تضبط هذه الأحكام المُطَّردة.

وصرّح المؤَلِف بأنَّ النُّحاة بذلوا جهدَا صادقًا . على حدِّ تعبيره . لأجل أن تكون هذه القوانين مُحِيطةً بكلام العرب ومع ذلك شذّت بعض النّوادر الّتي لا قيمة لها. ثمّ ذهب إلى الذِّكر بأنَّ علماء العربيَّة انقسموا في موقفهم من القياس إلى فريقين؛ فقال في الفريق الأول أنّه «حاول قَصْر النّاس على السّماع والتزامه والجُمود عليه، فلمْ يُكتب لمَذهبه البقاء لِمُخالفته طَبائع الأشياء»[2]. فهذا الفريق لم يأخذْ بالقياس واعتمد على السّماع فقط، ثُمّ يُؤَكد أنّ هذا المَذهب لم يُكتب له البقاء ويُؤكدُ أنّه من غير المعقول أن يكون كلامنا كلّه واردٌ عن العرب. ويُمثّل لذلك أنّ العَرَب قالتْ (كتبَ زيدٌ) مثلًا. فإنَّه يصحُّ أنْ يُسنَد هذا الفعل إلى عمرٍ وبِشرٍ وغيرهما من الأسماء.

أمَّا الفريق الثانّيُّ فهم أهل القياس أَو ما يُطلقُ عليهم "القياسيون". على حدِّ تعبير الأفغاني . والذين يصفهم بأصحاب مذهب ما قِيسَ على كلام العرب فهو من كلام العرب، ويُرْجع فضل نُمو اللُّغة وازدهارها إلى هذا الفريق حيث يقول: «إليهم يرجع الفضل في حياة

[1] الأفغاني، في أصول النّحو، ص79.

[2] المصدر نفسه، ص79.

اللّغة الحياة النّشيطة حتّى أيامنا هذه»[1]، لأنّ القياس بوصفه عمليّة ذهنيّة فطريّة يقومُ بها الإنسان ليتمكن من التّعبير عن أغراضه، ولمّا كانت تلك الأغراض تتطور وتتجددُ مع مُرور الوقت عجز السماع عن اكتساب اللّغة منَ المُجتمع والإحاطة بها، فاضطر إلى إعمالِ عقله في عملية الكسب، فكان القياس الّذي يُعدُّ ضروريًا في حياة اللّغة ونَمائها وبَقائها صامدةً لأجل تلبية حاجة الإنسان. ويُؤكدُ الأفغاني أنَّ أصحاب هذا المذهب(القياسيين) على الرّغم من اتّفاقهم واجتماعهم على حُجّية القياس إلَّا أنَّ مواقفهم وتعامُلهم معه يختلف من لُغوي إلى آخر. حيثُ يقول: «مع انتسابهم جميعًا إلى مذهب القياس يتفاوتون فيما بينهم فيه توسيعا وتضييقا»[2]. فقد كانت هُناك طائفة تسعى إلى تعميم القياس وتوسيعه وهذا ليس جديدًا أو مُبتدعًا . على حدّ تعبير الأفغاني. لأنّ أصحاب اللُّغة توسعوا فيها وفي اشتقاقها، ويُمثّل لذلك بِ "رُؤْبة" وأبوه "العَجّاج" الّذيْنِ قاما بهذا الفعل قائلًا: «حُكِيَ أنّهما كانا يَرْتجلانِ ألْفاظًا لم يَسمعاها ولا سَبقا إليها»[3].

ويُمثّل أيضًا بِ "بشار" الّذي كان يقيس ما لمْ يَرِدْ على ما وَرَدَ من كلام العرب وآرائهم فيقول عنه: «فرأى العرب صاغت (فَعْلى) وَصْفًا فقالتْ (جَمْزَى) مِن (الجَمْز) وهو السّرعة فقاسَ هوَ أيضًا فَعْلى فقال:

الآنَ أُقَصِّرُ عَنْ سَمِيَّةِ بَاطِلِي   وَأَشَارَ بِالوُجْلى عَلَيَّ مُشِيرُ»[4].

فعابه النّاس على ذلك لأنّه لم يُسمع عن العرب لفظة (وُجلى).

وإلى جانب هذه النّزعة الّتي غالت في استعمال القياس، والّتي تُعدّ قديمة من أيام الخليل، نجد إلى جانبها نزعةً أُخرى يصفها الأفغاني على أنّها مُحافظة مُعتدلة يُمثّلُها "ابن قتيبة". وبناءً على اختلاف هذين الاتجاهين نشأ صراعٌ بين المُجدّدين والمُحافظين وانتهى هذا

[1] الأفغاني، في أصول النّحو، ص80.

[2] المصدر نفسه، ص80.

[3] المصدر نفسه، ص81.

[4] المصدر نفسه، ص82.

الصّراع القائم بنُشوءِ مدرسةٍ للقياس يقول عنها الأفغاني بأنها: «حاولتْ فرضَ سَيْطرتها حتّى على أصحاب اللّغة فخَطَّأوا بعض الشّعَراء الجاهليين والإسلاميين وحكموا على أبياتٍ بالشُّذُوذ لعَدم انطباقها على قواعدهم»[1]. فالشعر الّذي يُنافي القواعدَ النّحوية الّتي وضعها أصحاب هذه المدرسة وآراءهم هو خارجٌ عن المَعقول شاذٌّ، وهو غير مقبول ومردودٌ. ولعلَّ أهمَّ ما يُجسدُ معالمَ هذه المدرسة "عبد اللّه بن أبي إسحاق الحضرمي" الذي عدَّه النُّحاة شديد التَّجريد للقياس، ومنهجه في دراسة الظَّواهر اللُّغوية هو تحديد المُطَّرد منها، واعتبارها مَقَّاييس لا ينبغي الخُرُوج عليها، ويُمثل له الأفغاني بالقول عنه: «وخير ما يُمثل اتِّجاهه جوابُه حين سأله يُونس (النّحوي): هل يقول أحدٌ الصُّوَيْقْ يَعني السُوَيْق؟ قال: نَعم عمرو بن تميم* تَقولُها، وما تُريدُ إلى هذا؟ عليْك بِباب من النّحو يَطّرِدُ ويَنْقاس»[2]. فهذا يُظهر العناية الفائقة الّتي كان يُوليها القُدماءُ للقياس وحرصهم عليه.

بعد أن تناول الأفغاني الصّراع الّذي دَار بين المُجدّدين والمُحافظين حول مسألة القياس، أشار إلى أنَّ هذه المدرسة (القياسيين) قَدْ عاصرتْ مدرسة أخرى في الفقه هي "مدرسة الرأي" التي بناها "أبو حنيفة النّعمان" وتلامذته، وهذا إنْ دلَّ على شيء فإنَّما يدُلُّ على عِظمِ الأَثَر الّذي تركته على آراء القياسيين وتوجُهاتهم في النَّحو.

ثُمّ راح الأفغاني يَرصُدُ بعض أعلام هذه المدرسة (القياس) وأمثلة ونماذج لأهمِّ قياساتهم، بدءً بِ "الخليل" و"سيبويه" ثُمّ "الفارسي" وانتهاءً بِ "ابن جنّي" مع الشّرح والتّمثيل والتَّعليق.

[1] الأفغاني، في أصول النّحو، ص83.

[2] المصدر نفسه، ص83.

•من قياس الخليل وسيبويه:

بدأ الأفغاني حديثه عن قياس الخليل، فأشار إلى أنّه لم يَكنْ أول القياسيين في النّحو فهناك من سبقه إلى ذلك، وعلى الرَّغم من ذلك فهو. على حدِّ تعبير ابن جنّي .«سيِّد قومه وكاشف قناع القياس»[1]. وإلى "الخليل" يرجع الفضل في إظهار معالم القياس ووَضع رسومه ومناهجه، كما يُعدُّ واضع حَجَر الأساس الذي انبنى عليه القياس، وهو منْ أرسى دعائمه، ولعلَّ المُتَصفِح في كتاب "سيبويه" يجدُ فيه دُرَرًا من قضايا القياس مبثوثة هُنا وهُناك، وهي امتداد للعقل الثَّاقب الذي امتلكه "الخليل" واستفاد منه "سيبويه" من بعده وقد ذكر الأفغاني بعْضًا من قياس الخليل وذلك في مسألة نِسبة العرب إلى (تُهامة) وقولها (تُهاميٌّ)على القياس و(تُهام) بدلًا من إحدى يَاءيْ النَّسب[2]. حيثُ ذكر رأي الخليل في هذه المسألة فقال: «قال الخليل في هذا إنّهم كأنّهم نسَبُوه إلى (فَعْل) أو(فَعَل) وكأنّهم فكُّوا صيغة تُهامة فَأصاروها إلى (تَهْم أو تَهَم) ثُمّ أضافوا(نَسَبُوا) فقالوا: تُهام وإنّما ميل الخليل بين(فَعْل وفَعُل) ولم يقطعْ بِأحَدهما لأنّه قد جاء هذا العمل في هذين المثالينِ جَميعًا وهو (الشأم واليُمن) وهذا التّرجيم قد جاء به السّماع نصًّا (...)

أَرقنِي اللَّيْلَةَ بَرْقٌ بالتّهمِ　　　　يَا لَكَ بَرْقًا مِنْ يَشمهُ لَا يَنَمِ »[3]

فهذا يَدُل على أنّ الخليل يأخذُ بالقِياس إذا كان المَقيس عليه واردًا في كلام العرب، أي إذا وافق السّماع أو ما ورد عن العرب.

•من قياس الفارسي:

أشار الأفغاني إلى ولع أبي علي الفارسي بالقياس واهتمامه به أيّما اهتمام، حتّى أصبح له منهجٌ وطريقة خاصّة لتناول القياس واستخدامِهِ يُعْرف بها دون غيره. حيثُ يقولُ عنه:

---

[1]ابن جنّي، الخصائص، ج01، ص361.

[2]الأفغاني، في أصول النّحو، ص85.

[3]المصدر نفسه، ص85.

«وأخذَ في القياس يُفكِّرُ فيه لَيله ونهاره، حتَّى استقام له منه مذهبٌ وسَّع الشُقَّة بين الجامدين على السّماع وأنصار القياس»[1]. فالفارسي كانت له جُهود في القياس، وطريقة خاصّة في الأخذ به، إلى حدّ تمجيده وإعطائه قيمةً تفوق قدره، فأدَّى ذلك إلى إذكاء فتيل الصّراع بين أنصار السّماع وأنصار القياس.

ويؤكدُ الأفغاني شدّة التّأثير الّذي أحدثه القياس على فِكر الفارسي والهوس الّذي أصابه بسببه، حتّى إنّه صار يعتمدُه في إصدار فتاويهِ وحلّ قضاياها، وكان بالنّسبة إليه «الخطأ في خمسين مسألة في اللّغة أحبّ إليه من الخطأ في مَسألة واحدة من القياس»[2]. ويذكر الأفغاني أنّ إسهامات الفارسي كبيرة جدًّا في مدرسة القياس، ويُعلّل لذلك بقول ابن جنّي: «أَحْسَبُ أنّ أبا علي قد خطرَ لهُ وانتزع من علل هذا العِلم ثُلُثَ ما وقع بِجميعِ أصحابنا»[3]، وهذا أَكثَر من دليل على أنّ مدرسة القياس حظيتْ بِفَيْضٍ غَزيرٍ من ثَمرات تَفكير أبي علي الفارسي، على الرّغم من أنَّ القياس صَعْبُ المَنال وعِرُ المسالك، إلّا أنّ الفارسي اتّخذه منهجًا لتحقيق مآربه وحلِّ قضاياه، وسبيلًا يسير عليه أثْناء خوضه في مسائل النَّحو.

وقد أورد الأفغاني أمثلةً كثيرة عن قياس الفارسي، من بينها أنّ ابن جنّي كان يقرأ على الفارسي كِتابًا للمازني فلمّا جاء ذكر قول أبي عُثمان في الإلحاق المُطّرد إنَّ مَوضعه من جِهة اللّام نحْوَ: (قَعْدَدَ) و(رَمْدَدَ) و(سمْلَلَ) و(صَعْرَرَ)، وجعل الإلحاق المُطّرد بغيرِ اللّام شاذًا لا يُقاسُ عليهِ مثل: جَوْهَرْ وبَيْطَر وجَدْول...إلخ.[4]

وقال أبو علي: «شَاءَ شاعرٌ أو(...) مُتسعٌ أن يبني بإلحاق اللّام اسمًا وفِعلًا وصِفةً لَجازَ لهُ ولَكان ذلك مِنْ كلام العرب، وذلك نحْوَ(...): خَرجج ،... وضرْبَبَ زيدٌ عمْرًا،

---

[1] الأفغاني، في أصول النّحو، ص86.
[2] المصدر نفسه، ص86.
[3] المصدر نفسه، ص86.
[4] المصدر نفسه، ص87.

ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَرْبَبٍ وكَرْمَمٍ ونحْوَ ذلك فاعْتَرَضَه ابن جنّي قائلًا: (أَفَترتجِلُ اللّغة ارتجالًا؟) قالَ: ليسَ بِارتجال، لَكنّه مقيسٌ على كلام العرب وإنْ لمْ تكُنْ العَرَب تَكلَّمتْ بهِ هكذا، فَرَفْعُكَ إيّاهُ كَرَفْعِها، ما صارَ لذَلكَ مَحْمولًا على كلامها ومَنْسوبًا إلى لُغتِها»[1]. وهذا القول دليلٌ على أنَّ الفارسيَّ يُبيحُ الارتجال وابتكار ألفاظ جديدة إذا ناسبتْ كلام العَرب، من حركات إعرابية وأوزان وغيرها.

- **من قياس ابن جنّي:**

مهّدَ الأفغاني لهذا العُنصر بِنَبْذة مُختصرة عن ابن جنّي، ومسيرته العِلْمية وأشار إلى مكانته العِلْمية وسُمُوِها بين علماء العربية في جميع عصورها، وذلك من خلال أهمّ مُؤلَّفٍ له (الخصائص) الذي كان ولا يَزالُ محَطَّ إعْجاب الدّارسين مِنَ العَرَب والغَرْب.

وصرّح الأفغاني بتأثُر "ابن جنّي" بِأُستاذه الفارسي قائلًا: «سَتَجدُ أثَر الفارسي في تلميذه بارزًا في هذا الكتاب . يَقصد الخصائص . ، وإنّ هذا التّلميذ الّذي لُقّنَ هذا المذهب عن أُستاذه قدْ مضى به بعيدًا وتَقدّم إلى الأمام مسافات شاسعة»[2]. فهذا إنْ دلّ على شيءٍ فإنّما يدُلُ على أنّ التّلميذ تفوّق على أُستاذه، فكما كان أثر الخليل في تلميذه سيبويه بارزًا في ثنايا كتابه، كان أثر الفارسي واضحًا في خصائص ابن جنّي، ويبدو ذلك الأثر جلّيًا للعيان في منهج ابن جنّي في تطبيقه للقياس حيث يقول سعيد الأفغاني في ذلك: «ابن جنّي كثير الأُنس بالتّجربة اللُّغوية يُقلّبُها على وُجوهها المُختلفة ويُكثر التّفكير فيها، ثمّ يُقابل بين اللُّغات الّتي يعرِفُها ليكون حُكمه الشّامل في اللّغة العربية حين يرُدّه إلى طبيعة الحسّ صحيحًا إلى حدٍّ بَعيدٍ»[3]. فابن جنّي حَذَا حَذْوَ أُستاذِه في القياس، ذلك أنَّ الفارسي كان مُتَرَيّثًا مُتأنّيًا في إطلاق أحكامه اللّغوية والنّحوية، وكذلك فعل ابن جنّي

---

[1] الأفغاني، في أصول النّحو، ص88.

[2] المصدر نفسه، ص92.

[3] المصدر نفسه، ص92.

وسار على طريقه ونهجه، وقدْ ساهمت معرفته للعديد من اللّغات في إثراءِ موهِبته وتنميتها، فأبدع في القياس أيّما إبداع.

ويذكرُ سعيد الأفغاني عن ابن جنّي قوله: «أنَّ العرب قد أرادتْ من العلل والأغراض ما نسبْناهُ إليها وما حملناهُ عليها»[1]. أيْ أنَّ العرب لا تأخُذ من اللُّغة والعلل إلّا ما وافق منها كلام النُّحاة وآثارهم وقواعدهم الّتي وضعوها في ذلك.

ومن الأمثلة التي أورَدَها عن قياس ابن جنّي سردُهُ ما وقعَ بين هذا الأخير و"ابن الشجري"، يقُول على لسان ابن جنّي: «سألتُ الشجري يَوْمًا فقُلتُ: (يا أبا عبد اللّه فكيف تقول:(ضَربتُ أَخَاك؟) فقال: كذاك، فقُلْتُ: أَفَتَقُولُ ضَربْتُ أخوكَ؟ فقالَ: لا أَقولُ (أخوك) أَبَدًا. فقُلتُ: فكيف تقولُ:(ضَرَبني أخوك)؟ فقَال: كَذاكَ. فقلتُ: أَلستَ زَعمتَ أنّكَ لا تقولُ (أَخُوك) أبدًا؟. فقال: (...) اختلفتْ جهتا الكلام، فهلْ هذا في مَعناه إلّا كقولنا نَحنُ: صار المَفْعولُ فاعِلًا. وإنْ لمْ يَكنْ هذا اللّفْظ البَتَّة فإنّه هو لا مَحالة»[2].

فالسّياقُ الذي وردتْ فيه الكلِمة هو الذي يُحدّدُ كيفية التَّلفُظ بها وحركتها الإعرابية المُناسبة لَهَا، فإذا كانت فاعِلًا تُلْفظُ مرفوعةً. وإذا كانت مفعولا به تُلفظُ منصوبة، مثل: كلّمْتُ أباكَ وكَلَّمَنِي أبُوكَ، ف(أباك) في الجُملة الأولى وقعت مفعولا به، ولكنّها في الجملة الثّانية (أبوك) وقعت فاعلا، لهذا وجب التَّلَفُظُ به هكذا. ويتبنّى سعيد الأفغاني رأي "ابن حنبل" الذي ينصّ على: « العلل النّحويّة والقياس شيء أرادته العرب وفعلته وإن لم تنطق بمصطلحاته»[3]. يُستنتج من هذا أنَّ العرب عرفت القياس والتعليل منذ القدم وأخذت بهما وإن لم تكن بالصيغة نفسها التي أقرّها اللُّغويون في عصر التأهيل للقياس أمثال ابن جني ومن جاء بعده. فهم لم يذكروا القياس بالمصطلح المعروف به ولكنهم ذكروا معناه.

[1] الأفغاني: في أصول النّحو، ص92.

[2] المصدر نفسه، ص95.

[3] المصدر نفسه، ص95.

ولعلَّ الميزة التي يتفرّد بها "ابن جني" عن غيره-حسب سعيد الأفغاني- هي خاصية الشمول والتعمّق في دراسته الذي أدّاه إلى أن يجمع في حكم واحد ما لا يجمعه النُّحاة عادة لعدم انتباههم إليه، وضرب مثالًا على ذلك أنه جَمع نصب جَمْع المؤنث السالم والمثنى وجَمْع المذكر السالم في علّة واحدة. فقال الأفغاني على لسان "ابن جني": «العرب تؤثر(...)حمل الفرع على الأصل(...) ألا ترى أنّهم لمّا أعربوا بالحروف في التثنية والجمع، (...) فَأعْطوا الرّفع في تثنية الألف والرّفع في الجمع الواو، والجّر فيهما الياء، فبقي النّصب لا حرف له ليمتّاز به، جذبوه إلى الجرّ فحملوه عليه دون الرّفع(...) ثمّ لمّا صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضًا على الجرّ، فدلّ هذا على إيثارهم واستحبابهم حمل الرفع على الأصل وإن عَرِيَ من ضرورة الأصل»[1] فالعرب -حسب ابن جني- تميل إلى القياس وتُؤثر حمل حكم الفرع على حكم الأصل حتى وإنْ افتقد الفرع إلى خاصية مهمّة موجودة في الأصل. ونضربُ مثالًا على ذلك بالجملتين الآتيتين:

1. تفوّقتُ على المجتهداتِ.

2. هنأ الأستاذُ المجتهداتِ.

فَ(المُجتهدات) في الجملة الأولى اسم مجرور وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة على آخره لأنّه جمع مُذكر سالم، و(المُجتهداتِ) في الجملة الثانية فهي مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة النّائبة عنِ الفتحة لأنّه جمع مُؤنث سالم. فهنا تمّ حمل النّصب على الجرّ فكانت العلامة المشتركة بينهما هي الكسرة، على الرّغم من الاختلاف الموجود بين الأصل(الجرّ) والفرع(النّصب). ويُقرُّ سعيد الأفغاني بأنَّ ابن جنّي لم يتّخذ القياس مذهبًا لنفسه فحَسب بل كان يدعو إليه، ويُبيح الارتجال فيه، ويَذكر قوله: «للإنسان أن يَرتجل من المَذاهب ما لمْ يَلوِ بِنصٍ أو يَنتهك حُرمة شرعٍ»[2]. ويقولُ أيضًا: «إذا أدّاك القياس

---

[1] الأفغاني، في أصول النّحو، ص26.

[2] المصدر نفسه، ص97.

إلى ما لم تنطقْ به العرب قَطُّ، فليس لك أن تَرمي به بلْ تَعُدُّه لشاعرٍ مُوَلَّد أو لسَاجع أو لضرورة، لأنّه قياس على كلامهم»[1]. فابن جنّي لا يستأثر بالقياس لنفسه فقط، وإنّما يَسعى إلى توسيعه ونشره بين عامّة النَّاس، بل ويَدعو إلى ارتجال ألفاظ جديدة حتّى ولو ثبت عدم وُرودها في كلام العرب وآثارهم بشرط عدم مخالفة أحكام الشّريعة. وهذا دليل آخر يؤكّد تأثر ابن جنّي بأستاذه الفارسي الّذي يُبيح الارتجال في الكلام والإتيان بصيغ مُبتكرة. والأساس المُتّخذ عند ابن جنّي هو الاعتبار المعنوي، فهو يُرجّح القياس المعنوي على القياس اللّفظي. ويَختم الأفغاني هذا المحور بالتّذكير بأنَّ القياس لا يُتقنه إلّا من كانت له قَدَم راسخة في اللّغة وعُلومها، ولهذا لمْ يَخُضْ فيه إلّا القليل من اللّغويين القُدامى، ويظهر ذلك في قوله: «استطعتَ أنْ تُلّمَ بما كان للقياس مِنْ خطرٍ عند القَومِ حتّى لَيَتفرّدُ واحدٌ في المائة فيُعرفَ به فإذا تَرجموا له نصُّوا على امتيازه هذا»[2].

ثانيا :أثر العلوم الدينية في القياس :

كان ظهور الإسلام بمثابة النور الذي أنار الطريق أمام العلماء للبحث والدراسة في مختلف العلوم المتّصلة بهذا الدّين الجديد، وذلك بفضل القرآن الكريم الذي يعدُّ دستوره والنّاطق الرسمي له، وقد كانت له (القرآن الكريم) مكانة خاصة في نفوس المسلمين، لذا اجتهدوا في خدمته والحفاظ على نصّه من التحريف أو اللّحن، ومن هنا نشأت العلوم العربية والتي من أهمها علم النَّحو، الذي قام بهذا الدور فأخذ يقعِّدُ ويعلّل، لِيُفْهَمَ نَصٌ وتسلم لغةٌ، ويستقيم لسانٌ، «ثم إنّ النّحو قد اختلط اختلاطا ظاهرا بالعلوم الإسلامية منذ أن استقام عوده فتأثّر منها بخاصة الفقه وأصوله، فكان أن اتكأ عليهما يقترض منهما مصطلحاً أو تعريفاً، أو منهجاً، أو عنواناً لمبحث، وكتاب»[3] .

[1] الأفغاني، في أصول النّحو، ص98.

[2] المصدر نفسه، ص99.

[3] سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ص11.

وقد أشار الأفغاني إلى هذه الحقائق في كتابه فقال بأنّ: «الباعثُ لنشأة العلوم العربية هو الدين الإسلامي، فالاهتمام بأحكامه أدّى إلى تدوين الفقه والحديث، والعناية بالقرآن أدت إلى الاهتمام بقراءاته وتفاسيره، وتاريخه، وذلك حَمَلَهُمْ على ضبط اللّغة وإحكام قواعدها»[1]

ثم راح سعيد الأفغاني يرصد العلاقة بين العلميْن(أصول النَّحو وأصول الفقه)، بدءاً من المائة الثانية وصولا إلى المائة العاشرة للهجرة. فأكّد أنَّ الفقه وأصوله دُوِّنا أولاً، ثم أصّل للنحو بعده فيقول: «ولم تنقضِ المائة الثانية حتى كان للفقه كتبه ومذاهبه (...)، دوِّن أولاً الفقه وأصوله (...)، جاء النحو يتقدّم رويداً رويداً، وبَدأ يدوّنُ وتُنسَّقُ أبوابه وفصوله (...)، ثم كان له أصوله أيضاً »[2].

أما في المئة الرابعة للهجرة، اعتراف النحاة بأنهم احتذوا في أصولهم أصول الفقه عند الحنفية بصفة خاصة. ويضرب مثالاً على ذلك بـ"ابن جنِّي" الذي يصرِّح بقوله: «ينتزع أصحابنا العلل من كتب "محمد بن الحسن الشيباني" صاحب "أبي حنيفة" لأنَّهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرِّقة»[3] ويقصد بلفظة (أصحابنا)، أي معاصروه ممّن يعرفهم من النحاة واللّغويين، الذين يقتبسون من الفقهاء عللهم، ويسلكون نهجهم في ذلك. وقد استمر تأثير الفقه في النَّحو فترة زمنية طويلة، فقد عرفَ القرن السادس الهجري ميلاد مؤلّفات في أصول النَّحو كانت بمثابة الحجر الأساس الذي مهّد لبزوغ هذا العلم وانتشاره. ومن أهم ما ذكره سعيد الأفغاني من هذه المؤلفات كتاب (لمع الأدلة) لـ"كمال الدّين بن الأنباري"، الذي قال فيه: «عقد فيه فصولاً عدّة للقياس وأنواعه. كما كان فعل علماء الفقه وأصوله»[4]

---

[1] ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص100.

[2] المصدر نفسه، ص100.

[3] المصدر نفسه، ص101.

[4] المصدر نفسه، ص101.

ومن بين الإسهامات التي قدّمها النُّحاة في علم أصول النَّحو، والتي يظهر فيها تأثرهم بأصول الفقه في المائة العاشرة للهجرة، نجد ما ذكره – الأفغاني– عن كتاب "السيوطي" (الاقتراح في علم أصول النحو وجدله)، ثم يسرد لنا اعتراف السيوطي بترتيب كتابه على طريقة الفقهاء فيذكر على لسانه متحدّثاً عن كتابه :« بالنسبة إلى النَّحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه (...) رتبه على نَحوِ أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم»[1] ويذكر قول "السيوطي" :« النحو معقول* من منقول** كما أن الفقه من منقول»[2]في توضيح العلاقة بين أصول الفقه وأصول النحو الذي يدرس القياس وأقسامه من قياس علّة وشبه وطرد وغير ذلك. ومعنى ذلك أنّ النحو الذي يعرف بأنه قياس يتبع، ويعرف كذلك بأنه انتحاء سِمْت كلام العرب فالنحو إذاً هو عملية عقلية يُعتمد فيها على المنقول من كلام العرب، كذلك حال الفقه الذي يعدُّ عملية عقلية تعتمد على القياس بناءً على اتباع واستقراء ما ورد من كلام الله عزّ وجل (القرآن الكريم) وما أثبت وروده عن الرسول صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير. ويمكن أن نتبيّن أثر الفقه وأصوله في النحو العربي وأصوله في المصطلحات فمعظم مصطلحات النَّحو وأصوله مأخوذة عن مصطلحات الفقه وأصوله وكذلك في المباحث فمعظم مباحث أصول الفقه هي مباحث أصول النحو ويضرب سعيد الأفغاني مثالاً على ذلك استصحاب الحال بقوله على لسان ابن الأنباري: « الدليل على أنّ نعم وبئس فعلان ماضيان أنهما مبنيان على الفتح، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه، إذْ لا علّة هاهنا توجب بناءهما (...) هذا تمسك باستصحاب الحال وهو من أضعف الأدلة »[3]. فما نجده هنا هو تحكيم لمعايير الفقه في النَّحو فاستصحاب الحال هو من أدلة الفقه

---

[1]سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص101.

*معقول: يعتمد على الجهد العقلي، التفكير.

**منقول: يقصد به النقلّ (ما نقل إلينا) عن طريق السماع، والرواية وغيرها.

[2] المصدر نفسه، ص102.

[3] المصدر نفسه، ص102.

قبل أن يكون من أدلة أصول النحو. ويُعرَّفُ على أنه تمسكٌ بالأصل حتى يقوم دليل يدحضه. فالأصل في نعم وبئس هو البناء وعلة ذلك أنهما فعلان ماضيان، ونحن تمسّكنا بهذا الأصل لعدم وجود دليل(على أنّهما اسمان) فيدحض الأصل (البناء) فيصبحان معربين.

وفي ذلك يقول سعيد الأفغاني في حديثه عن النُّحاة ما نصه: «ثم حاكوا الفقهاء أخيرا بوضعهم للنَّحو أصولا تشبه أصول الفقه، فتكلموا في الاجتهاد فيه كما تكلم الفقهاء وكان لهم طرازهم في بناء القواعد علي السماع والقياس والإجماع كما يبني الفقهاء استنباط أحكامهم على السماع والقياس والإجماع»[1]. فهذا النص دليلٌ قاطعٌ على قمة الأثر الذي تركه أصول الفقه في أصول النحو، فقد حاكى النُّحاة منهج الفقهاء في استنباط أحكامهم العامة التي ساروا عليها في إقرار القواعد واعتمدوا على الأدلة نفسها (السماع، القياس، الإجماع)، في بناء هذه القواعد النَّحوية.

وينبه سعيد الأفغاني إلى أنَّ النَّحو لم يقتصر على الأخذ والتأثر بالفقه فحسب والاستفادة منه، بل تجاوز ذلك إلى التأثير في الفقه فيذكر قصة المناظرة التي قامت بين " الفراء" و"محمد بن الحسن الشيباني" (صاحب أبي حنيفة) والتي تنقل امتحانه للفراء في مسألة فقهية ونصها كالآتي: «قال محمد: (ما تقول في رجل صلى فسها، فسجد سجدتين للسهو فسها فيهما ؟) ، ففكر الفراء ساعة ثم قال: (لا شيء عليه) فقال له محمد: ولم ؟ ، قال: لأنَّ التصغير عندنا لا تصغير له وإنما السجدتان تمام الصلاة، فليس للتمام تمام»[2]، فهذا إن دل على شيء فإنما يدل على اعتماد الفقهاء في تفسير أمور الدين والفقه التي تعجزون عن حلِّ قضاياها على اللُّغويين.

---

[1] سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص105.

[2] المصدر نفسه، ص105.

ويذكر الأفغاني مثالًا آخر على هذه الظاهرة "لابن الحداد المصري" « كانت له ليلة في كل جمعة يتكلم فيها عنده عن مسائل الفقه على طريق النَّحو»[1]. وهذا دليل على أنَّ معرفة الأحكام الفقهية ومعرفة أدلتها تتوقف على معرفة اللُّغة والنَّحو والتصريف، فإن معرفة اللُّغة واجبة للبحث في مسائل الفقه. وكما أنَّ نصوص القرآن والسنة تعد ركيزة من ركائز الاحتجاج النَّحوي فهناك مسائل عدة فقهية، لا تتضح إلا لمن له قدم راسخة في علم النَّحو وأصوله. ونمثل لذلك بما كتب الرشيد ليلة إلى القاضي أبي يوسف يسأله عن قول القائل:

فإن ترفقي يا هند فالرفقُ أيمنُ   وإن تخرقي يا هندُ فالخرقُ أشأمُ
فأنتِ طلاقٌ والطلاقُ عزيمـةٌ   ثلاثٌ ومن يخرق أعقُ وأظلـمُ

فقال: ماذا يلزمه إذا رفع الثلاث وإذا نصبها قال أبو يوسف فقلت هذه مسألة نحوية فقهية ولا آمن الخطأ إن قلت فيها برأيي فأتيت الكسائي وهو في فراشه فسألته فقال إنْ رفع ثلاثا طلقت واحدة لأنَّه قال أنت طلاق ثم أخبر أنَّ الطلاق التام ثلاث وإن نصبها طلقت ثلاثا لأنَّ معناه أنتِ طالق ثلاثا[2]. وهنا يتعلق مصير هذه المرأة بحركة لفظية(ثلاث)*، ولا شيء أكثر من هذه الأمثلة يوضح تلك العلاقة القوية بين أصول الفقه والنَّحو وأصوله.

ثم يذكر سعيد الأفغاني الحدَّ الذي وصلته علاقة النَّحو بالفقه حتى صار يجمع بينهما في مؤلف واحد ويضرب مثالا على ذلك بالشيخ "جمال الدين الأسنوي" الذي ألف في القرن الثامن هجري كتاب(الكواكب الدرية في تنزيل الفروع الفقهية على القواعد النَّحوية) مزج فيه بين العلمين (أصول الفقه و أصول النَّحو). هذا فيما يخص علاقة النَّحو وأصوله بالفقه وأصوله، أما عن علاقة النحو وأصوله بعلم الكلام فيمكن أن تتضح أكثر

[1] سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص105.

[2] جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط06، دار الفكر، بيروت–لبنان، ص76.

في ناحية المنهج المتبع من لَدُن النُّحاة « الذي يستند إلى تحكيم العقل مع المحافظة على الدين»[1] وهو منهج المعتزلة وهذا طبيعي إذا عرفنا أن القياس أداته العقل وأنَّ أغلب أئمة القياس في النحو كانوا معتزلة (سبويه، الفراء، الفارسي، ابن جني). كما أشار الأفغاني إلى أنَّ علماء العربية احتذوا طريق المحدثين من حيث العناية بالسند ورجاله وتجريحهم وتعديلهم وطرق تحمل اللغة[2]. وهذا يدل على أنهم تثبتوا في الأخذ بكلام العرب فلم يحتجوا بالشاذ منه والذي ينافي القياس.

*وتفسير ذلك نحويا هو تحديد الجملة الاعتراضية، فإذا كانت الجملة الاعتراضية (والطلاق عزيمة ثلاثٌ) التي لا محل لها من الإعراب فتصبح (ثلاثٌ) خبر ثانٍ (للطلاق) أي تقدير القول: فأنت طالق ومن يخرق أعق وأظلم، وعندها تطلق طلقة واحدة. أما إذا كانت الجملة الاعتراضية (والطلاق عزيمة ثلاثا) فتصبح (ثلاثا) حال لـ(طلاق) أي تقدير القول: فأنت طلاق ثلاثا ومن يخرق أعق وأظلم، وعندها تطلق المرأة ثلاث طلقات.

[1] سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص103.

[2] المصدر نفسه، ص104.

ثالثا :من أحكام القياس:

تناول الأفغاني في المحور الثالث من فصل القياس، أركان القياس وبعض الأحكام والشروط المتعلّقة بها، وذلك مع الشرح والتمثيل فأكّد على أنّ أركان القياس اللّغوي أربعة هي: أصل ويُعرف بأنّه المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلّة جامعة. وقد «استخدم النُّحاة فكرة الأصل والفرع في تأصيل القواعد العامة في كل المجالات الدّرس النحوي. فالمتأمل في الأبواب النحوية يرى أنّ لكل باب قواعد ثابتة وأساسًا تبنى عليه هذه الأبواب، وأنّ هذه الأسس هي الأصول»[1]

ففي باب أقسام الكلام الثلاثة مثلاً(الاسم والفعل والحرف) فيما يخصّ الإعراب، يُقرُّ النُّحاة أنّ الإعراب أصل في الأسماء، وأنَّ البناء أصل في الأفعال والحروف، غير أنَّهم رأوا أنّ بعض الأسماء مبنيّة وأنَّ بعض الأفعال معربة، فعلّلُوا ذلك بأن الأسماء المبنية إنّما بُنيت لشبهها بالحروف، كما أنّ الأصل في الأفعال البناء، وأنّ ما أُعرِبَ منها لشبهه بالاسم. لنتأمل القضية الآتية: أُعربَ الفعل المضارع لشبهه بالاسم؛ فالاسم هو المقيس عليه (الأصل)، والفعل المضارع هو المقيس(الفرع) والعلّة الجامعة: هي شبه الفعل المضارع بالاسم، والحكم هو الإعراب.

وضرب سعيد الأفغاني مثالاً لتوضيح العلاقة بين أركان القياس قياس رفع ما لم يُسَمَّ فاعله على الفاعل لاشتراكهما في العلَّة فقال: «اسم أُسند الفعل إليه مقدَّماً عليه فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسمَّ فاعله والحكم هو الرّفع، والعلّة الجامعة هي الإسناد»[2].ثمّ راح يفصِّل في هذه الأركان ويشرحها ويبيّن الأحكام المتعلقة بها.

---

[1] عبد العزيز عبد العزيز المرسي الحداد، الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، قسم اللغويات، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، مصر، 2005، ص402.

[2]سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص108

1-في المقيس عليه:

المقيس عليه اسم مفعول من (قَاسَ) ويدلُّ على ما سُمِعَ من الكلام نظماً ونثرًا وقيس عليه غيره، ويسمى المنصوص، والمنقول وهو النصوص اللغوية المنقولة عن العرب الذين يُحتجُّ بكلامهم، سواء كان النقل سماعًا أو روايةً، مشافهة أم تدوينًا.

ثم ذكر ثلاثة شروط له أوّلها« ألاّ يكون شاذًا خارجًا عن سنن القياس (...)، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه كتصحيح مثل: استحوذ، استصوب، استنوق»[1]. إذًا فينبغي للمقيس عليه أن يكون موافقًا لقواعد القياس وسننه حتى نستطيع الصياغة على منواله، وهو بهذا يخالف ابن جني الذي يتّبع السماع الوارد في هذا النوع من القياس. أما الشرط الثاني فهو عدم القياس على الشاذ(الخارج عن المألوف والعادة)، والذي ينافي القواعد النحوية سواءً أكان كثيرًا أو قليلاً وضرب الأفغاني مثالاً على ذلك لفظتي (وذر، ودع). أي أنّ الشاذ من الكلام لا يُعتبر أصلاً يُقاس عليه. والشرط الثالث «ليس من شرط المقيس عليه الكثرة فقد يُقاس على القليل لموافقته للقياس ويُمتنع على الكثير لمخالفته له»[2]. أي أنّ المعيار في انتقاء المقيس عليه ليس الكثرة، بل مدى موافقته لأحكام القياس وقوانينه، فهناك ألفاظ يُقاسُ عليها وإن قلَّ استعمالها. وذكر الأفغاني مثالاً على ذلك، "سيبويه" الذي قاس على القليل لأنّه موافق للقياس ولم يَرِدْ شيء بخِلاَفِهِ. فذكر قياس: (شَنَئِي) نسبة إلى (شَنُوءَة). «فقاس عليه "سيبويه" وجعل وزن فعليّ قياسًا في فعولة، مع أنه لم يقع إليه من شواهد إلاّ هذه الكلمة المفردة فهو يقول في النسب إلى (ركوبة، حلوبة: ركبيٌّ، حلبيٌّ)»[3]. ثم ذكر رأي الأخفش في هذه المسألة، فقال الأفغاني: «أمَّا الأخفش فجعله شاذًا لا يُقاس عليه، ونسب إلى الكلمتين بقوله:(ركوبيٌّ وحلوبيٌّ)»[4]

[1]سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص108

[2]المصدر نفسه، ص109

[3]المصدر نفسه، ص109

[4]المصدر نفسه، ص110

ثم ضرب مثالاً آخر على الكثير في الاستعمال الذي لا يُقاس عليه فقال: «قولهم في (ثقيف وقريش وسُليم): ثقفّي وقُرشِيٌّ وسلمِيٌّ، وإن كان أكثر من شنئِيٌّ فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس فليس لك أن تقول في سعيد سعديٌّ»[1]. فمع أنّها كثيرة الاستعمال إلاّ أنّه لا يُقاس عليها لمخالفتها قواعد القياس وأحكامه.

ثم أشار الأفغاني إلى أقسام القياس وهي أيضًا أربعة:

1-حمل فرع على أصل كإعلال الجمع لإعلال المفرد، مثل:(قِيمَة، قيّم)

2-حمل أصل على الفرع كإعلال المصدر لإعلال فعله، مثل:(قام، قيَامًا)

3-حمل نظير على نظير، مثل: جواز تصغير أفعال التعجُب حملاً على اسم التفضيل.

4-حمل ضد على ضد، ومن أمثلته النصب بـ (لم) حملاً على الجزم بـ (لن) أوّلهما لنفي الماضي، والثاني لنفي المستقبل.

2- في المقيس:

والمقيس نوعان:

«إمَّا أن يكون استعمالاً يتحقّق القياس فيه بأن نبني الجمل التي لم تُسمع من قَبلُ على نمط الجُمل التي سُمِعتْ، وإما أن يكون حُكماً نحويًا نُسِبَ من قَبلُ إلى أصل مستنبط من المسموع مثل: إعراب الفعل المضارع على إعراب اسم الفاعل»[2].

ويقول فيه الأفغاني(المقيس): « أنّه لابدّ ألا يكون من كلام العرب ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»[3]. ويورد قول "ابن جني":(اللّغات على اختلافها كلّها حجّة والناطق على قياس لغة من لّغات العرب مصيبٌ غير مُخطِئ»[4] وهذا يدل على أنَّ جميع اللَّهجات العربية صالحة لأن يُقاس عليها، على الرّغم من اختلافها.

[1]سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص110

[2]ساعد جاسم الزبيدي، القياس نشأته وتطوره، ص26

[3]سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص80.

[4]المصدر نفسه، ص111.

3- في الحكم:

يُعرّفُ الحكم بأنَّه النتيجة الحاصلة من عملية القياس، وقد تناول الأفغاني في هذا العنصر مسألتين هامتين تَخُصّان ضوابط الحكم وبعضًا من جوازاتِه وهما: «جواز القياس على حكم ثبت بالقياس»[1]. ومعنى ذلك إذا توفّر لدينا حكم أصلي ثابت بالسماع، أي أنّه ورد في كلام العرب ممن ثبتت فصاحتهم سماعًا أو نقلاً أو رواية أو تدويناً، فإنّه يُشرع لنا أن نقيس على هذا الحكم الأصلي حُكمًا آخر فرعياً.

والمسألة الثانية التي أشار إليها الأفغاني هي جواز القياس على أصل اختُلِفَ في حكمه كقولهم في (إلاَّ) إنَّها نابت مناب فعل فهي تعمل عمله قياسًا على (يَا).

4- في العلّة:

إنّ تاريخ العلَّة في النَّحو، يعود إلى بداياته ونشأته، إذا ارتبطت بـ"عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي"، شأنها شأن القياس. و «العلَّة عند النُّحاة هي كل وصف جامع بين المقيس والمقيس عليه»[2] وقد تناول سعيد الأفغاني أحكام العلَّة وهي ثلاثة، فذكر في الحكم الأوّل أنّ العلّة النحوية تنقسم إلى علّة مُطّردة قال عنها: أكثر استعمالاً أشدُّ تداولاً[3]

والعلة الثانية هي التي «تُظهِرُ حكمتهم(العرب) وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم»[4]. فسعيد الأفغاني إذًا يرى بأنَّ العلل النَّحوية منها ما يعتمد على كثرة السماع عن العرب، وعلة أخرى تعتمد على التفكير والعقل لأجل إثبات الأحكام النَّحوية. ويُشير إلى أنَّ علة الاطِّراد واسعة الشُّعَبِ، وقد تناولها السيوطي فيذكر منها (علّة عن السماع، عن شبه، عن استثقال، علّة فَرق، علة نظير، علّة حصل على المعنى، علّة مشاكلة).

[1]سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص112

[2]سليم عواريب، علم أصول النحو ومصطلحاته في كتاب الخصائص لابن جني، ص134

[3]سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص113

[4]المصدر نفسه، ص113

وذكر في حكم آخر من أحكام العلّة أنّه يجوز التعليل بعلّتين وضرب مثالاً على ذلك: كقولك: هؤلاء مُسلميّ فإنّ الأصل: مسلموي: قُلِبَت الواوُ ياءً لأمرين كلٌّ منهما موجبٌ للقلب: اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بسكون، والثانية أنّ ياء المتكلّم توجِبُ كسر ما قبلها فوجب قَلبُ الواو ياءً وإدغامها[1]. إذًا فبعض علل النحاة حِسِّية مقبولة يستوعبها العقل البشري وأخرى خيالية خارجة عن المألوف ولا تستسيغُها النفس الإنسانية ولا العقل البشري.

ثم أشار الأفغاني في نهاية هذا المحور إلى بعض المؤلّفات التي أُلّفت في العلل والتي منها: العلل في النحو لـ"قطرب". علل النحو لـ"ابن كيسان". الإيضاح في علل النَّحو لـ "الزّجاجي". علل النحو لـ"ابن الورّاق" وغيرها من المؤلفات.

رابعا : العصريون والقياس:

تناول سعيد الأفغاني في المحور الرابع من فصل القياس الذي يندرج تحت عنوان (العصريون والقياس) واقع القياس اللُّغوي غداة عصر النَّهضة وبعدها، وتطرّق إلى أهم الجهود الّتي بذلها العصريون، يقصد بهم المحدثين من كتّاب ولغويين وعلماء وغيرهم ممّن لهم يدٌ في خدمة اللّغة العربية .وكان من ثمرات تلك الجهود إنشاء مجمّع لغوي حاول النّهوض باللّغة العربية. وكانت له عدّة قرارات تناولها. سعيد الأفغاني . في كتابه بالشّرح والتّمثيل، وسأحاول فيما يأتي أن أوضح أهمّ ما في هذا المحور.

أشار الأفغاني في البداية إلى الوضع الذي آل إليه القياس بعد القرن الرّابع للهجرة، فبعد أن كان نابضا بالحياة، وله قوانينه التي تضبطه في عهد "الفارسي" و"ابن جنّي"، صار «يتراجع القهقرى (...) وغلب على اللّغة وعلومها الجمود»[2]. ولعلّ السبب في هذا التّراجع الرّهيب هو خوض من لا صلة لهم باللُّغة في التّراث العربيّ وتصرُّفهم فيه من دون علم أو سليقة. وبِبُزوغ فجر النَّهضة في مصر وتطوّر طرق

---

[1]سعيد الأفغاني، في أصول النّحو، ص114

[2]المصدر نفسه، ص118.

العيش، احتاج النَّاس إلى العديد من المصطلحات للتّعبير عن حاجاتهم اليوميَّة، وخصوصا بعد ظهور الصّحف والمجلات. فلجأوا إلى اختراع وابتكار ألفاظ وتراكيب تُعبِّر عن أغراضهم. فظهرت ثلاثة اتّجاهات تبنتْ ثلاثة مواقف مختلفة. فكان الاتِّجاه الأول يدعو إلى التَّوسع في القياس و« إدراج لغة السُّوق في الكتابة والمدارس على عاميتها وعجمتها»[1]. فهذا الفريق يُفرط في استخدام القياس، ولا يقيِّده بضوابط تحكمه ولا بمعايير تحدِّد جَوازه من عدمه.

أمّا الاتِّجاه الثاني فقد «جمد على ما ورد عن العرب الأولّين»[2]. فهذا الفريق يُغالي في وضع ضوابط للقياس وضرورة الاحتكام بها، إلى درجة قصره على ما قال به القُدماء فحسب ورفض ما سوى ذلك. وهذا ما يُؤدّي إلى تعطيل تطوّر القياس، وقَطَم حقِّ اللُّغة العربية في التَّوسع والتَّعبير عن المعاني المُختلفة بعبارات تُناسب الذّوق العربي وتُساير التّطور الحاصل في جميع مجالات الحياة. «لأنّ إمكانات التّراث تظلّ محدودة على سعَتها وأهمّيتها لأسباب منها؛ أنَّ علوم العصر التي تُجابهنا بالآلاف المُؤلّفة بل بالملايين من المفاهيم والمصطلحات اللّازمة لها هي مفاهيم علمية جديدة يكاد عُمر معظمها لا يعود لأكثر من مئة عام»[3].

وبوجود هذين الفريقين نشأ بينهما صراع أدّى إلى ظهور اتّجاه ثالث حاول التّوسط بينهما من خلال التَّوفيق بين ما هو حديث وبين ما هو قديم، فقد «ترَّفع عن ابتذال الدّهماء في الأسواق، وحرص على التُّراث العربي القديم، فشمَّر عن ساعد الجدِّ يتحرّى لهذه المُستحدثات مصطلحات عربية، فإن لم يجد أحدثَ لها عن طريق الاشتقاق أو المجاز أو التّعريب أحيانا قليلة»[4]. فهذا الفريق ابتعد عن كلِّ ما هو عامّيٌّ من الألفاظ، الّذي لا يُناسب طبيعة اللُّغة العربية ولا يُوافق ذوقها، ولجأ إلى استحسان ما هو موجود في التُّراث، وابتكر مُصطلحات جديدة تُناسب التّطور

[1] سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص118.

[2] المصدر نفسه، ص118.

[3] سليم عواريب، علم أصول النحو ومصطلحاته في كتاب الخصائص لابن جني، ص22.

[4] سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص118.

الحاصل، دون إغفال مُواءمها طبيعة اللّغة العربية والّتي منها الاشتقاق، والتَّعريب، والمجاز الذي «هو الكلمة المُستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتّحقيق استعمالا في الغير بالنِّسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النّوع (...) أو هو الكلمة المُستعملة في غير ما تدلّ عليه بنفسها دلالة ظاهرة استعمالا في الغير»[1].

وكانت نتيجة هذا أن أُسسَ للعديد من المجامع اللُّغوية التي تُحاولُ الحِفاظ على الفُصحى وبعث الحياة فيها من جديد. وقد أشار الأفغاني إلى جهود الذين اهتموا بسلامة اللُّغة العربية والحفاظ على فصاحتها في هذه الفترة (بعد عصر النّهضة)، وأرجع الفضل كلّه إليهم فذكر المُجمّع اللّغوي بمصر، والمُجمّع العلمي العربي بدمشق الذي أُنشِئ على عهد الملك فيصل الأوّل سنة 1918 الذي « أمّد الصّحافة ودواوين الحُكومة والمدارس والمعاهد بفيضٍ صالحٍ من الأسماء والمُصطلحات كما انصرف إلى إصلاح لُغة الدّواوين والصحف والكتب المدرسية»[2].

كما نبّه الأفغاني إلى أنَّه لا يُمكن إنكار فضل المُترجمين والمُصححين في بداية النّهضة والدّور الّذي لعبوه في خدمة القياس بصفة خاصة فيقول: «ولا ينبغي أنْ ننسى هنا أثر التَّراجمة الأولّين في مطلع النّهضة بمصر ولا أثر المُصححين في المطبعة الأميرية وفيها من شيوخ الأزهر وغيرهم»[3].

1-قرارات المحدثين:

يختم سعيد الأفغاني هذا المحور، والكلام عن القياس مادةً وتأريخاً بالإشارة إلى بعض قرارات المحدثين والتي من أهمها:

[1] سليم عواريب، علم أصول النحو ومصطلحاته في كتاب الخصائص لابن جني، ص22.

[2] سعيد الأفغاني، في أصول النّحو، ص119.

[3] المصدر نفسه، ص119.

- **قرار التضمين:**

«التضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه مؤدّى فعل آخر أو ما في معناه فيُعطي حكمه في التعدية واللّزوم[1]، وذلك نحو: بدّل=غيّر، عاد=رجع، مَضَى=ذهب، طَافَ=دَار، ...

ومن أهمّ شروط التضمين ما يأتي:

1- «تحقق المناسبة بين الفعلين.

2- وجود قرينة تدلُّ على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللُّبس.

3-ملائمة التضمين للذّوق العربي»[2]ومن أمثلة التضمين في القرآن الكريم قوله تعالى:

﴿ ... وَإِذَا خَلَوا إِلَى شَيَاطِينِهم قَالُوا إِنَّا مَعَكُم ﴾[3]

ضمّن (خَلاَ) معنى (انتهى).

﴿ اللّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِم وَيَمُدُّهُم فِي طُغْيَانِهِم يَعْمَهُونَ ﴾[4]

ضمّن (يَمُدُّ) معنى (يَزِيدُ)

﴿ ... وَاللَّهُ يَعلَمُ المُفسِدَ مِنَ المُصْلِح ﴾[5]

ضمّن (يعلم) معنى (يميز)

﴿ ولِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُم ﴾[6]

ضمّن (لتُكبِّرُوا) معنى (ليَّحمُدُوا)

[1]سعيد الأفغاني، في أصول النّحو، ص120.

[2]المصدر نفسه، ص120-121

[3]البقرة /[14] .

[4]البقرة/ [15].

[5]البقرة/ [220].

[6]البقرة/ [18] .

﴿ فَأَمَاتَه اللَّهُ مِئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ ﴾ [1]

ضمّن (أمات) معنى (أَلْبَثَ)

﴿ ... ولاَ تَأكُلُوْا أَموَالَهُمْ إِلَى أَمْوالِكُمْ ﴾ [2]

ضمّن (تأكلوا) معنى (تضمُّوا)

﴿ ... وَإذا جَاءَهُم أَمْرٌ مِنْ الأَمنِ أَوِ الخَوفِ أذَاعُوا بِهِ ﴾ [3]

ضمّن (أذاعوا) معنى (تَحَدَّثوا)

﴿ وَعَتَوا عَن أمرِ رَبِّهِم ... ﴾ [4].

ضمّن (عتَوا) معنى (انحَرفُوا)

﴿ أَوَلَم يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الأَرضَ مِنْ بَعدِ أَهْلِها ﴾ [5].

ضمّن (يَهدِ) معنى (يَتّضح)

﴿ حَقِيقٌ عَلَيَّ ألاَّ أَقُولَ عَلَى اللَهِ إلاَّ الحَقَّ ﴾ [6].

ضمّن (حقيق) معنى (حَريص)

﴿ مَا كَانَ لِأَهلِ المَدِينَةِ وَمَنْ حَولَهُم مِنَ الأَعرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللّهِ وَلاَ يَرغَبُوا بِأَنفُسِهِم عَنْ نَفْسِهِ ﴾ [7].

ضمّن (يَرغَبوا) معنى (يَبخَلُوا)

[1] البقرة / [295].

[2] النساء / [2] .

[3] النساء / [82].

[4] الأعراف / [76]

[5] الأعراف / [99]

[6] الأعراف / [104]

[7] التوبة / [121]

﴿ ولا تُخَاطِبنِي فِي اللّذِينَ ظَلَمُوا أَنَّهُم مُغْرَقُونَ ﴾ [1].

ضمّن (تُخاطب) معنى (تُراجِع)

- **قرار التعريب:**

يُعرّف التعريب على أنه: «ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعانٍ في غير لغتها»[2]، إذن فالتعريب هو نقل مصطلح ما كما هو من لغة ما إلى اللغة العربية، مثل مصطلح **تلفزيون**. والمجمع يجيز أن توظّف بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على نهج العرب في تعريبهم.

- **قرار المولَّد:**

«المولَّد هو اللَّفظ الذي استعمله المولدون في غير استعمال العرب»[3]وهو قسمان:

1-قسم جروا فيه على أقيسة كلام العرب من مجاز أو اشتقاق أو نحوهما، ويمكن اعتباره لفظ عربي محض.

2-قسم خالفوا فيه أقيسة كلام العرب، إما باستعمال لفظ أعجمي لم تعرِّ به العرب، وإما بتحريف اللفظ أو معناه، وإما بوضع اللّفظ ارتجالاً»[4].

وهذان النوعان الأخيران لا يُجيزهما المجمع في فصيح كلام العرب.

- **في الصياغة والاشتقاق:**

الاشتقاق هو «تكوين لفظ عربي جديد من عربية عرفتها المعجمات وبوزن عربي عرفه النحاة أو أفلتته النصوص»[5]، مثل: اشتقاق الأسماء فارس من فرس، اشتقاق الحروف فأفأة، تأتأة وغيرها من الأسماء المشتقة مثل: اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم الآلة...

---

[1] هود / [37]

[2] سليم عواريب، علم أصول النحو ومصطلحاته في كتاب الخصائص لابن جني، ص24

[3] سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص123

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص123

[5] سليم عواريب، علم أصول النحو ومصطلحاته في كتاب الخصائص لابن جني، ص23

1. قرار (افِعالة) للحرفة:

«يُصاغ للدلالة على الحرفة أو شبهها من أي باب من أبواب الثلاثي، مصدر على وزن (فِعالة) بالكسر»[1]. وذلك نحو قولنا: حِدادة، تِجارة، نِجارة، حِيَاكة، دِباغة، نِحاتة، عِمالة، عِرافة، خِياطة...

2. قرار (فعلان) للتقلّب والاضطراب:

«يُقاس المصدر على وزن (فعَلان) للفعل اللاَّزم مفتوح العين إذ دلَّ على التقلّب والاضطراب»[2]. نحو: غثَيان

3. قرار (فُعال) للمرض:

«يُقاس من(فعل) اللازم المفتوح العين مصدر على وزن (فُعال) للدلالة على المرض»[3]. نحو: سَعَلَ ← سُعَال، زَكَم ← زُكَام.

4. قرار (فُعال وفَعيل) للصّوت:

«إذا لم يرد في اللغة مصدر لفعل اللاّزم مفتوح العين الدَّال على الصوت فيجوز أن يُصاغ له قياسًا مصدر على وزن (فُعال) أو (فَعِيل)»[4]. نحو: هديل، زئير، نقيق، صفير، نَهِيق، طَنين، شَحيح، عُوَاء، ضُبَاح، خُوار، صُدَاح، ثُغَاء، صُداح، زُقَاء، صَرير، هُتاف، فحيح، ... نحو قولنا: **هديل– هُتاف** الحمام، **صُداح** البلبل، **ضُباح– ضغيبُ** الأرنب، **زُقاء** الطاووس، **نهيق** الحمار، **فحيح** الأفعى ...

5. قرار المصدر الصناعي:

«إذا أُريد صنع مصدر من كلمة يُزاد عليها ياء النسب والتاء»[5]

---

[1] سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص123–124

[2] المصدر نفسه، ص124

[3] المصدر نفسه، ص124

[4] المصدر نفسه، ص124

[5] المصدر نفسه، ص124

نحو: جزائر ← جزائريٌّ ← جزائريَّة

سوريا ← سورَيٌّ ← سوريَّة

عرب ← عربَيٌّ ← عربيَّة

عجم ← عجمَيٌّ ← عجميَّة

6. قرار (فعَّال) للنسبة إلى الشَّيء:

«يُصاغ (فعَّال) قياسًا للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء، فإذا خيف لبس بين صانع شيء وملازمه، كانت صيغة(فعّال) للصانع وكان النسب بالياء لغيره، فيقال: (زجّاج) لصانع الزجاج و(زُجاجي) لبائعه»[1]. نحو: بقّال، فخّاري، حدَّاد، نَجّار، نحّاس، نحّات، نَجَّاد، لبَّان، فزّاز، عرّاف. يُقال(قزّاز) لـ ناسج القزّ وبائعه، و(لَبَّان) لصانع اللّبن وبائعه، ويقال (فَخَّارِي) لصانع الفخّار وبائعه.

7. قرار اسم الآلة:

«يُصاغ قياسًا من الفعل الثلاثي على وزن (مِفْعَل، مِفْعَال، ومفْعَلة) للدلالة على الآلة التي يُعالج بها الشيء.»[2]. نحو: مِثْقَب، مِكْحَل، مِحْصد(مِنْجَل)، مِنْسج، مِنْحتْ، مِعْصَر، مِضْغَط ومِنْظَار، مِمحَاة، ومِحْجَمَة، مِقصَلَة، مِلعقة، مِطبَعة، مِغْسَلة، مِنْفَضَة، مِنْضخة، مِعول، مِبْرَد، مِجذاف...

8. قرار أسماء الأعيان:

«اشتق العرب كثير من أسماء الأعيان. والمجمع يُجيز هذا الاشتقاق للضرورة في لغة العلوم»[3]

---

[1] الأفغاني، في أصول النّحو، ص124

[2] المصدر نفسه، ص125

[3] المصدر نفسه، ص125

9. قرار مطاوع (فَعَل) الثلاثي:

«كل فعل ثلاثي متعدّ دال على معالجة حسّية فمطاوعه القياسي (انفعل)ما لم تكن فاء الفعل واوً، أو لامًا، أو نونًا، أو ميمًا، أو راءً. ويجمعها قولك (و لِنَمُر) فالقياس فيه (افتعل)»[1]. نحو: ابتدع، ابتكر، اخترع، استرق، ابتهل، اسْتَتَر، اجتمع، احتفل...

10. قرار مطاوع (فَعَّل) بتشديد العين:

«قياس المطاوعة لفعّل مضعّف العين(تفعّل)، والأغلب فيها ضُعّف أن يكون مطاوعه ثلاثية»[2]

نحو: وَظّف ← توظّف، خرّج ← تخرّج، رجّل ← ترجّل

جهّز ← تَجهّز، كلّم ← تكلّم، ألّقَ ← تألّق، أكّدَ ← تأكّد

عبَّد ← تعبَّد، غَسَّل ← تَغَسَّل، مزّق ← تمزَّق ...

11.قرار مطاوع(فاعل):

«(فاعل) الذي أُريد به وصف مفعوله بأصل مصدره مثل (باعدته) يكون قياس مطاوعه (تفاعل) كتباعد»[3]

نحو: طاير ←تطاير، ناثر ← تناثر، بادر ← تباد عاهد ← تعاهد، صالح ← تصالح، خاطب ← تخاطب ...

12.قرار مطاوع (فعْلَلَ):

«(فعْلَلَ) وما ألحق به قياس المطوعة منه على تفعْلَلَ نحو دحرجته فتدحرج، وجلببته فتجلبب»[4]. نحو: زَلْزَلَ ←تزلزل، رَعْرَعَ ← تَرعرع، دَمْدَمَ ← تدمدم، لملَم ← تَلَمْلَمَ. **زَلْزَلْتُه فَتَزَلْزَلَ** و**رَعْرَعتُه فتَرَعْرَع** و **دَمْدَمتُه فَتَدَمْدَمَ** و **لَمْلَتُهُ فَتَلَمْلَمَ**

[1] سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص125

[2] المصدر نفسه، ص125-126

[3] المصدر نفسه، ص126

[4] المصدر نفسه، ص126

13. قرار التعدية بالهمزة:

«يرى المجمع أنّ تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة قياسية»[1]

نحو: أشربت الأمّ طفلها حليبًا.

أَدْخَلَ العيد البهجة في قلوب الصّغار و الكبار.

أَنْكَرَ المُتّهم التُّهمة عن نفسه.

14.قرار صيغة (اسْتَفعل) للطلب والصيرورة:

«يرى المجمّع أنّ صيغة استفعل قياسية لإفادة الطلب أو الصيرورة»[2]

نحو: **استنوق، استصلح، استشفع، استصغر، استعمل، استوطن، استغفر، استضعف، استصوب، استفهم، استنجد، استعلم،...**

استنجد طلب النجدة، **استغفر** طلب المغفرة، **استفهم** طلب الفهم ...

[1] سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص126

[2] المصدر نفسه، ص126

- ملحقات الأصول العامة:

«الأوّل: يفضّل اللفظ العربي على المعرب القديم إلاّ إذا اشتهر المعرب أي أنَّ الفضل للّفظ الأصيل على الدخيل.

الثاني: ينطق بالاسم المعرب على الصورة التي نطقت بها العرب.

الثالث: تفضّل الإصلاحات العربية القديمة على الجديدة، إلاّ إذا شاعت

الرابع: تُفضّل الكلمة الواحدة على الكلمتين فأكثر عند وضع اصطلاح جديد، إذا أمكن ذلك وإذا لم يمكن تفضّل الترجمة الحرفية»[1]

وهذا دليل على قيمة اللُّغة العربية ومصطلحاتها القديمة، وأنَّ الدَّاعي لوضع مصطلحات جديدة هو حاجة المجتمع إلى أسماء وأفعال لحاجتنا اليومية والاجتماعية والعلمية والفنية والحضارية، وذلك لما تَتّسِم به اللُّغة العربيَّة من الاتِّساع والمرانة وغيرها من المواصفات التي تفيد الإبداع ولا تُعطّله.

[1]سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص126.

وبعد أن بلغ هذا البحث المُتواضع نهايته أصل هنا إلى عرض ما أسفرت عليه دراستي من نتائج وأفكار، تكونُ خلاصة لفصولها. فكانت النّتائج كالآتي:

– كانت اللّغة العربية سليمة فصيحة ينطقها أصحابها بسليقة، ومع اختلاط العرب بالأعاجم بعد مجيء الإسلام فَسُدت، وشاع اللّحن فكانت الحاجة إلى النّحو لصيانة اللّسان العربي، وقد اعتمِد في التّقعيد له على القياس بعد قُصور السّماع عن الإلمام بجميع جوانب اللّغة.

– القياس هو الدّليل الثاني من أدلّة النّحو، وهو حمل فرعٍ على أصلٍ بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وله أربعة أركان هي: المقيس عليه (الأصل)، المقيس(الفرع)، العلّة(الجامع بينهما)، والحُكم وهو في عُرف النُّحاة نوعان: لُغوي ونحوي، أمّا أقسامه فهي عديدة وذلك وفق اعتبارات كثيرة (بحسب العلّة الجامعة، بحسب الاستعمال، بحسب المعنى واللّفظ، بحسب الوُضوح والخفاء).

– نشأ القياس نشأة فطرية بسيطة، فلم يتعدّ في بِداياته تقليد السابقين ومُجاراتهم في كلامهم، وقد اقترن القياس بـ"عبد اللّه بن أبي إسحاق الحضرمي"، ثمّ تطور على يد منْ جاء بعده منَ النُّحاة واللّغويين.

– اعتمد نُحّاة العربية في عملية القياس على منهجيْنِ مُزدوجين؛ المنهج الوصفي التّحليلي، المنهج الاستنباطي المعياري.

– للقياس مكانة كبيرة في النّحو العربي، حيثُ يُعدّ الدّليل الثاني بعد السماع، وقد أجمع الدّارسون على هذه الأهمية، حتّى اعتُبر هو النّحو نفسه، وإنكاره هو إنكار للنّحو ذاته، لأنّه سبيل من سُبل الإبداع في اللّغة.

– تأثّر القياس النّحوي في مراحل نشأته الأولى بأقيسة كلٍّ من: علم الفقه، علم الكلام، علم المنطق، وذلك في جوانب مُتعدّدة كالمباحث المُشتركة فيها (العلّة، الحكم، الأصل، الفرع...)، والمصطلحات(واجب، حسن، قبيح،...) وكذلك المنهج المتّبع، غير أنّ هذا التّأثر مُتفاوت بين هذه العلوم، فنجد تأثره بالقياس الفقهي أكثر من غيره.

– انقسم اللّغويون القُدامى في نظرتهم إلى القياس إلى ثلاثة اتّجاهات؛ اتّجاه القياس المُقيّد تُمثله مدرسة البصرة، اتّجاه القياس المُطلق تمثّله مدرسة الكوفة، واتّجاه إنكار القياس تُمثله المدرسة الظاهرية(ابن مُضاء القرطبي)، أمّا اللّغويون المُحدثون فقد تباينت آراؤهم حول القياس، فنجدُ فريقا مؤيّدا يعترف بحُجّية القياس ويُقرّ بضرورة الأخذ به، أمثال: كمال محمد بشر، عبّاس حسن، سعيد جاسم الزُبيدي، وفي المقابل يوجد فريق مُعارض يرى في القياس وسيلة غريبة عن النّحو، وهو دخيل على اللّغة العربية، ومنهم: إبراهيم السامرّائي، محمّد عيد، إبراهيم أنيس. لكن على الرّغم من اتّفاقهم حول إنكار القياس إلّا أنّ كلّ واحدٍ منهم له رأي ينفردُ به دون غيره.

- سعيد الأفغاني نحويٌّ وبَحاثةٌ له باعٌ طويل في خدمة اللّغة العربية وعلومها، له العديد من المؤلّفات، واعتنى بتحقيق ونشر العديد من المخطوطات. من أهمّ كتبه (في أصول النّحو) الّذي يُعدّ حصيلة لأربع مُحاضرات ألقاها على طلبته، تكمن أهمّية هذا الكتاب في إلمامه بالعديد من الآراء اللّغوية المختلفة لمُزاوجته بين ما هو قديم وحديث، وهو من المصادر المُهمّة للباحث في أصول النّحو، لأنّه يتناول مُعظم مباحثه.

- تناول الأفغاني القياس من منظور اللّغويين القُدامى وكذلك المُحدثين، من خلال محاولة التأريخ لنشأته ومراحل تطوره، من خلال سرد الآراء والخبرات المختلفة واستقرائها، وشرحها من خلال التّمثيل لها متى أَمكن ذلك.

- يُعدّ الأفغاني من العُلماء المحدثين الّذين يُؤيّدون القياس وينتصرون له، غير أنّه وضع أحكاما تضبطه، وذلك في وضعه شروطا للمَقيس عليه وهي؛ عدم القياس على الشّاذ، موافقته لقواعد القياس، وعدم اشْتراط الكثرة فيه.

- اعتمد الأفغاني في كتابه (في أصول النّحو) على المنهج الوصفي التّاريخي، من خلال سرد تاريخ القياس عبر العصور المتوالية، مع مُحاولة تحليل واستقراء وشرح للجوانب المعلقة بالقياس.

- لقد اختار سعيد الأفغاني في دراسته للقياس التّوسط بين المذهب الكوفي والمذهب البصري، فتارة يأخذ بآراء هذا وتارة بآراء ذاك، وتارة أخرى يستعين بآرائه،

وهذا إن دلّ على شيءٍ فإنّما يدلّ على قوّة شخصية الأفغاني وشخصيته الفذّة، ووقوفه إلى الجانب المُصيب، وعدم تعصّبه لمذهب مُعيّن من المذهبين.

- لقد وُفق الأفغاني إلى حدٍّ كبير في تناول القياس، والإحاطة بجميع جوانبه، كيف لا وهو الّذي مزج بين ما هو أصيل وبين ما مُستحدث مع إضفاء لمسته الخاصة، ولهذا جاء كتابه ثريا زاخرا بالمعلومات، وهو بهذا يكون عُدّة يعتدّ بها كلّ باحث وطالب للّغة.

قائمة المصادر والمراجع:

*القرآن الكريم.

1. إبراهيم عبود السامرائي، المدارس النّحوية، ط 2، دار المسيرة، عمان، الأردن، 212.
2. إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ط 2، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر،1978م.
3. إبراهيم السامرائي، النّحو العربي نقد وبناء، د.ط، دار الصادق، بيروت، 1968م.
4. ابن حزم، ملخص إبطال القياس والرّأي والاستحسان والتقليد والتّعليل، تح: سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر، لبنان، 1969م.
5. أبو زكريا يحيى بن الفرّاء، معاني القرآن، تح: يوسف نجّاتي وآخرون، ط1، دار الكتب المصرية، 1955م.
6. أبو المعالي الجويني، البرهان في أصول الفقه، تح: عبد العظيم الدّيب، ط4، دار الوفاء، 1418هـ، ج1.
7. أبو الفتح بن بُرهان، الوصول إلى الأصول، تح: عبد الحميد أبو زنيد، د.ط، مكتبة المعارف، الرياض، 1403هـ.
8. أحمد محمود نحلة، أصول النّحو العربي، د.ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002م.
9. ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النّحو، تح: سعيد الأفغاني، ط1، دار الفكر، لبنان، 1971م.
10. أبو بشر عمرو بن قمبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط 4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.
11. أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزّجاجي، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، ط 5، دار النّفائس، لبنان، 1986م.

12. أبو الفتح عثمان ابن جنّي، الخصائص، تح: عبد الحميد الهمداوي، ط 2، دار الكتب العلمية، لبنان، 2003م، ج01.
13. الشريف الجرجاني، التّعريفات، تح: مصطفى أبو يعقوب، ط1، مؤسسة الحسن، المغرب، 2006م.
14. التواتي بن التواتي، محاضرات في أصول النّحو، ط 1، مطبعة رويغي الأغواط، الجزائر، 2006م.
15. جلال الدّين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو وجدله، تح: حمدي عبد الفتّاح ومصطفى خليل الجرسي، ط 2، القاهرة، 2001م.
16. جمال الدّين أبو الحسن علي بن يوسف، انباه الرّواة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار الفكر العربي، لبنان، 1986م، ج01.
17. جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط06، دار الفكر، بيروت–لبنان.
18. دوكوري ماسير، القياس في العربية بين علماء العربية ودي سوسير مفاهيم وتطبيقات، العدد02، فبراير 2012م.
19. وائل بن سلطان بن حمزة الحارثي، علاقة علم أصول الفقه بعلم المنطق، دراسة تاريخية تحليلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، شعبة أصول الفقه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 2010م.
20. كمال بشر، اللّغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، د.ط، دار غريب، القاهرة، 1999م.
21. محمد خان، مدخل إلى أصول النّحو، د.ط، دار الهدى . عين مليلة. الجزائر، د.ت.
22. محمد عيد، أصول النّحو العربي، ط04، عالم الكتب، القاهرة، 1972م.

23. مازن المبارك، الرّماني النّحوي، د.ط، مطبعة جامعة دمشق، سورية، 1963م.
24. محمد الخضر حسين، القياس في اللّغة، د.ط، المطبعة السلفية، مصر، 1942م.
25. محمد بن سلّام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تح: محمود محمد شاكر، ط02، مطبعة المدني، مصر، 1974م، ج01.
26. محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، تح: خالد رشيد القاضي، ط01، دار الصبح، لبنان، 2006م، ج11.
27. مطير بن حسين المالكي، موقف علم اللّغة الحديث من أصول النّحو العربي، رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير، قسم الدّراسات العليا العربية، كلّية اللّغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، السعودية، 1422هـ.
28. منى إلياس، القياس في النّحو مع تحقيق باب الشّاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، د.ط، دار الفكر، دمشق، 1985.
29. محي الدّين محسب، الثّقافة المنطقية في الفكر النّحوي . نحّاة القرن الرابع هجري نموذجا.، جامعة الملك سعود، د.ت.
30. نزار أباضة ومحمد رياض المالح، إتمام الأعلام . ذيل لكتاب الأعلام لخير الدّين الزركلي .، ط01، دار صادر، بيروت، لبنان، 1999م.
31. سليم عواريب، علم أصول النّحو ومصطلحاته في كتاب الخصائص لابن جنّي، د.ط، دار غرناطة، الجزائر، 2010م.
32. سعيد الأفغاني، في أصول النّحو، د.ط، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1994م.
33. سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللّغة العربية، د.ط، دار الفكر، د.ت.
34. سعيد جاسم الزّبيدي، القياس في النّحو العربي، ط01، دار الشروق، الأردن، 1997م.

35. عبد العزيز عبد العزيز المرسي الحدّاد، الأصول النّحوية عند المدرسة الأندلسية، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدّكتوراه، قسم اللّغويات، كلّية اللّغة العربية، جامعة الأزهر،مصر، 2005م.
36. عبد الرّحمان بن محمّد بن خلدون، المقدّمة، تح: علي عبد الوافي، د.ط، دار النّهضة، مصر، 2004م، ج03.
37. عمار إلياس البوالصة، الفكر اللّغوي عند إبراهيم أنيس . دراسة وصفية تحليلية، ط01، دار جليس الزّمان، الأردن، 2010م.
38. عبّاس حسن، الأصول اللّغوية والنّحوية، ط02، دار المعرفة، مصر، 1951م.
39. عبد اللّه بن حمد الخثران، مراحل تطور الدّرس النّحوي
40. صلاح روّاي، النّحو العربي نشأته وتطوره ومدارسه، د.ط، دار غريب، القاهرة، 2003م.
41. رشيد قوقام، أسس المنطق الصوري، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008م.
42. تمّام حسّان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب، د.ط، أميرة للطباعة عابدين، 1991م.

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

مقدمة

مدخل.....01

الفصل الأول: نظرة عامة عن القياس..... 06

تعريف القياس..... 06

نشأة القياس..... 08

أركان القياس (ضوابط القياس عند العرب)..... 08

أنواع القياس..... 12

أقسام القياس النحوي..... 13

- بحسب العلة الجامعة..... 13
- بحسب الاستعمال..... 13
- بحسب المعنى واللفظ..... 14
- بحسب الوضوح والخفاء..... 14

منهج تطبيق القياس عند العرب..... 15

مكانة القياس وأهميته..... 17

تأثر القياس النحوي بأقيسة علوم أخرى..... 18

تأثر القياس النحوي بالقياس الفقهي..... 18

تأثر القياس النحوي بالقياس عند المتكلمة..... 21

تأثر القياس النحوي بالقياس المنطقي..... 24

القياس في نظر اللغويين القدماء..... 27

أ- اتجاه القياس المقيد..... 28

ب- اتجاه القياس المطلق.....28

ج- اتجاه إنكار القياس.....29

القياس في نظر اللغويين المحدثين..... 30

أ- الفريق المؤيد..... 30

ب- الفريق المعارض..... 33

الفصل الثاني: نظرة سعيد الأفغاني للقياس..... 35

1-نبذة موجزة عن الأفغاني..... 35

2-التعريف بالكتاب (في أصول النحو)..... 36

3-تحليل الكتاب..... 39

1-من تاريخ القياس..... 39

أ- من قياس الخليل وسبويه..... 43

ب- من قياس الفارسي..... 43

ج- من قياس ابن جني..... 45

2-أثر العلوم الدينية في القياس..... 48
3-من أحكام القياس..... 54
أ- في المقيس عليه..... 55
ب- في المقيس..... .. 56
ج- في الحكم..... 57
د- في العلة..... 57
4- العصريون والقياس..... 58
1-قرارات المحدثين..... 60
قرار التضمين.....61
قرار التعريب..... 63
قرار المولد.....63
في الصياغة والاشتقاق.....63
2-ملحقات الأصول العامة.....68
خاتمة.....69
قائمة المصادر والمراجع.....72
فهرس الموضوعات..... 76